

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم
التسيير
شعبة: العلوم المالية والمحاسبية
تخصص: محاسبة وجباية معمقة



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

مقاديم حنان

تحت عنوان

دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية
تيارت.

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا	(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. عزالدين محمد نجيب
مشرفا ومقررا	(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بوراس بودالية
مناقشا	(أستاذ محاضر أ -جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. راشدي فاطمة

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر و عرفان

إن الشكر لله عز وجل نشكره ونحمده بأن هدانا إلى طريق العلم والنور وأنار بصيرتنا بنور سراجهِ

فوقني في إنجاز بحثي هذا المتواضع بالتوفيق وإرشاد منه جل شأنه

أتوجه بفائق الشكر والعرفان إلى نفسي التي قاومت وتحملت وتجاوزت

كما أتوجه بكلمة شكر وامتنان إلى الأستاذة المشرفة " بوراس بودالية" التي

لم تبخل بشيء وعاملتني معاملة الأخوة غاليته حفظك الله

وأخيرا أتوجه بالشكر إلى من كان له الفضل علينا جميع

أساتذتنا ومعلمينا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

وأسمى عبارات الشكر إلى لجنة المناقشة الذين تكرموا بمنحنا جزءا

من وقتهم لقراءة هذه المذكرة وقبولهم مناقشتها

لكل هؤلاء لكم مني فائق الشكر والاحترام.

الإهداء

إلى جدي وجدتي إلى الأيادي التي ربنتي، أنتما الحصن الذي احتضن طفولتي، والنور الذي قاد خطواتي

إلى من ذكرهما المولى في كتابه " واعبدوا الله ولا تشرکوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً "

إلى أطيب قلبين، وأعظم والدين وأحب الناس في الوجود

إلى أولئك الذين أحبوا بلا غرض، وأخلصوا

بلا حدود، لم تورقهم المصالح، أو تحركهم

الأهواء.. أنتم الأشقى في الزمان الصعب

أنتم الأنقى برغم أنات القلب، وأنتم الأبقى

طالما بقي الحب.

إلى كل عائلة جلايلي ومقاديم.

إلى رفاق الخطوة الأولى خديجة ط، مروة، أسماء

والخطوة ما قبل الأخيرة خديجة ل، أحلام

إلى من كانوا في السنوات العجاف سحاباً ممطرا

♥. أنا ممتنة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرفان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	قائمة الاختصارات
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي	
1	تمهيد
2	المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية
2	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية مبادئها وأهدافها
4	المطلب الثاني: دوافع (أسباب) الرقابة الجبائية
5	المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية
12	المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي
12	المطلب الأول: مفاهيم حول التحصيل الجبائي
14	المطلب الثاني: طرق وأهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر
19	المطلب الثالث: العقوبات والمنازعات الخاصة بالتحصيل الجبائي
22	المبحث الثالث: فعالية الرقابة في التحصيل الجبائي
22	المطلب الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي
24	المطلب الثاني: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة الغش الضريبي
25	المطلب الثالث: أثر الرقابة الجبائية على زيادة التحصيل الضريبي
27	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة ميدانية -مركز الضرائب لولاية تيارت-	

28	تمهيد
29	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت
29	المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه.
30	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت
33	المطلب الثالث: تقديم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث
34	المبحث الثاني: التحول الرقمي في المنظومة الضريبية وتفعيل آليات الرقابة الجبائية والرفع من معدلات التحصيل الجبائي
34	المطلب الأول: الرقمنة الجبائية بين تسهيل المعاملات وتعزيز الرقابة
37	المطلب الثاني: أدوات الرقابة التكنولوجية في ظل التوسع الرقمي للأنظمة الجبائية
42	المطلب الثالث: مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية
44	المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة أشغال بناء
44	المطلب الأول: المرحلة التحضيرية لعملية الرقابة الجبائية
45	المطلب الثاني: المرحلة الميدانية لعملية الرقابة الجبائية
55	المطلب الثالث: المرحلة الختامية لعملية الرقابة الجبائية
56	خلاصة
57	خاتمة
60	قائمة المصادر والمراجع
64	الملاحق
	الملخص

فهرس الجداول، الأشكال

الاختصارات والملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
35	يمثل عدد الوثائق المطلوبة قبل وبعد عصرنة الإدارة الجباية	2-1
35	يمثل الفرق بين طبيعة التعامل بين المكلف والإدارة الجباية في ظل الرقمنة	2-2
46	أقساط الإهلاكات المدمجة	2-3
47	تحديد رقم الأعمال المفوتر والمقبوض	2-4
47	تحديد الربح لمؤسسة أشغال البناء	2-5
48	جدول حسم الرسم على القيمة المضافة	2-6
49	تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية السوق	2-7
49	تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية فرنده	2-8
49	تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية قصر الشلالة	2-9
50	تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية تيارت	2-10
50	تحديد أسس الرسم على القيمة المضافة	2-11
50	تحديد أسس وقواعد الضريبة على الدخل الإجمالي	2-12
51	حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية السوق	2-13
51	حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية فرنده	2-14
52	حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية قصر الشلالة	2-15
52	حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية تيارت	2-16
53	تحديد حقوق وغرامات الرسم على القيمة المضافة	2-17
54	تحديد حقوق وغرامات الضريبة على الدخل الإجمالي	2-18
54	مجموع الحقوق والغرامات الواجبة الدفع للإدارة الضرائب	2-19

قائمة الأشكال

رقم الصفحات	عنوان الشكل	الرقم
8	الهيكل العام لمديريات البحث والمراجعات	1-1
9	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للرقابة الجبائية	1-2
9	الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب	1-3
10	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	1-4
11	الهيكل التنظيمي للمركز الجوي للضرائب	1-5
30	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب ولاية تيارت	2-1
39	انشاء حساب عبر بوابة مساهمتك	2-2
40	بوابة الإجراءات عن بعد	2-3
40	تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك	2-4
41	تسجيل الدخول في بوابة جبايتك	2-5
42	بوابة جبايتك	2-6

قائمة الملاحق

رقم الصفحات	عنوان الملحق	الرقم
63	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت	01
63	سجل بدء عملية التحقيق المحاسبي	02
64	بطاقة التصريحات الجبائية G50	03
65	إشعار بتحقيق في المحاسبة	04
66	محضر معاينة مخزونات	05
67	اشعار بتعديل الأولي بعد تحقيق المحاسبي	06
68	اشعار بتعديل النهائي بعد التحقيق في المحاسبة	07
69	الفروقات الناتجة في وضعيات الأشغال الغير مصرح بها في سنة 2015	08

قائمة الاختصارات

المصطلحات بالغة العربية	المصطلحات بالغة الأجنبية	الاختصارات
المركز الجوارى للضرائب	Centre de proximité des impôt	CPI
مركز الضرائب	Centre des impôt	CDI
مديرية كبريات المؤسسات	Direction des grandes entreprise	DGE
مديرية البحث والمراجعات	Direction des recherches et vérification	DRV
الضريبة على الدخل الإجمالي	Impôt sur le revenu global	IRG
الضريبة على أرباح الشركات	Taxe sur les bénéfices des sociétés	IBS
التحقيق المحاسبي	La vérification de comptabilité	VC
الرسم على النشاط المهني	Taxe sur l'activité professionnelle	TAP
الرسم على القيمة المضافة	Taxe sur la valeur ajoutée	TVA

مقدمة

تمثل الضرائب أحد أبرز الموارد الجبائية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل نفقاتها العامة، حيث تعتبر الجباية مصدرا أساسيا لتعزيز إيرادات الخزينة العمومية وضمان حماية المال العام من أي ممارسات غير مشروعة. تعد الجباية إحدى الركائز الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني، حيث تمثل موردا ماليا يسمح للدولة بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإنفاق على الخدمات العامة وتحقيق التنمية المُستدامة. وهذا من خلال توفير الإيرادات عن طريق فرض عدة التزامات مالية على الأفراد والمؤسسات بموجب القانون، إلا أن الواقع الجبائي والاقتصادي في الجزائر يظهر تحديات كبيرة، لا سيما في ظل العجز المتكرر في الموازنة، حيث ترجع أسباب هذا العجز إلى تفشي ظاهرة كل من الغش والتهرب الضريبي التي أصبحت تهدد اقتصاديات مختلف الدول، حيث أن المكلفين بالضريبة يستعملون طرق للتحايل على الإدارة الجبائية، وذلك باستخدام أساليب بطريقة مشروعة (التهرب الضريبي)، أو غير مشروعة (الغش الضريبي)، أو ما نلاحظه من انتشار للاقتصاد الغير رسمي وهذا نظرا لنقص الوعي الضريبي لدى مختلف الفئات المكلفة بالضريبة أو لربما هذا عائد إلى أن دور الإدارة الجبائية لا يتجسد بشكل فعال على أرض الواقع فهو يبقى محدودا نظرا لنقص الإمكانيات التقنية، والبيروقراطية، وأحيانا غياب الشفافية من هنا يبدأ دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في نفس الوقت بغية تقويم الفروقات في تحصيل الضريبة، وذلك يكون بمراقبة مختلف السجلات والوثائق والتصريحات المكتتبه من قبل المكلفين بالضريبة وتصحيح الأخطاء والمخالفات وكل عمليات التدليس التي يتوصلون إليها من خلال التحقيقات الجبائية، وبالتالي محاولة تحسين وزيادة التحصيل الضريبي وتسهيله، وحتى تتم عملية الرقابة بشكل جيد، حولت الإدارة الجبائية هذه المهمة لمصالح وهيئات مختصة تتمتع بالكفاءة.

إشكالية الدراسة:

إن الرقابة الجبائية أداة فعالة في كف الإدارة الجبائية، حيث تقوم بالكشف عن الاختلالات والانحرافات التي يقوم بها المكلف في تصريحاته إلى أن الإدارة الجبائية لها كامل الصلاحيات والسلطات من أجل السهر على تنفيذ أحكام التشريع الجبائي، ووضع الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية من أجل السير الحسن للعمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية ومدى شرعيتها واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، وبعد الإلمام بجوانب الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي؟"

التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالرقابة الجبائية؟
- هل يساهم التحقيق المحاسبي في زيادة الوعاء الضريبي؟
- ما هو دور الرقابة الجبائية في تعزيز مستوى التحصيل الضريبي؟

فرضيات الدراسة:

- الرقابة الجبائية هي مراقبة الإدارة الجبائية للتصريحات والمستندات المستعملة لمعرفة مدى انحرافات المكلفين بالضريبة؛
- يساهم التحقيق المحاسبي في زيادة الوعاء الضريبي؛
- تعمل الرقابة الجبائية على تحسين مردودية التحصيل الضريبي.

أهداف الدراسة:

- يرمي هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- محاولة الإلمام بكل جوانب الرقابة الجبائية ومعرفة مدى تأثيرها على مكافحة التهرب والغش الضريبي؛
 - التعرف على مصالح الرقابة الجبائية ودورها في تحقيق عملية الرقابة؛
 - تسليط الضوء على عملية التحصيل الجبائي في الجزائر؛
 - محاولة التعرف على أهم إجراءات الرقابة الجبائية ودورها في عملية التحصيل الضريبي؛
 - الوقوف على دور برنامج اصلاح وعصرنة الادارة الجبائية في تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين العلاقة الضريبية بين الطرفين؛

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي تحتلها الضريبة في الاقتصاد الوطني بشكل عام وفي تمويل الخزينة العمومية بشكل خاص، كما نجد أن ظاهرة التهرب الضريبي من أبرز العقبات التي تواجهها الدولة في رسم وتنفيذ مختلف سياساتها مما يستدعي ضرورة مجابهة هذه الآفة. ومن هنا تظهر أهمية الرقابة الجبائية كونها تساهم في تحسين التحصيل الضريبي من خلال محاربة كل من ظاهرتي التهرب والغش الضريبي خصوصا مع التطور الرقمي الحاصل على مختلف الأصعدة، ومن هنا يبرز دور الرقابة الجبائية كآلية فعالة وهامة للحفاظ على موارد الخزينة العمومية.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب التي دفعتني إلى القيام باختيار هذا الموضوع، ويمكن إدراج البعض منها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في الاطلاع على الموضوع ومحاولة اكتساب المزيد من المعرفة والاستفادة منه مستقبلا في الحياة المهنية؛
- علاقة الموضوع بتخصصي محاسبة وجباية معقدة؛
- بغية الإلمام بكل جوانب التربص الميداني والمعرفة التطبيقية لإجراءات الرقابة الجبائية؛
- أهمية موضوع الرقابة الجبائية والدور الذي تلعبه في عملية التحصيل الجبائي؛
- لأن الرقابة الجبائية تعد من أهم طرق محاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين؛

- إبراز أهمية دور الرقابة الجبائية ميدانيا في عملية التحصيل الجبائي بمركز الضرائب لولاية تيارت.
حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم إجراء تريبص هذه المذكرة بمركز الضرائب لولاية تيارت؛

- الحدود الزمانية: تمت هذه الدراسة في السداسي الثاني من العام الدراسي 2025/2024.

المنهج المتبع:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت منهج الوصف من خلال التطرق إلى الإطار النظري المتعلق بكل من الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي، ثم القيام بالدراسة التطبيقية تجسيدا لما تم وصفه بهدف تحليل واستخلاص أهم الملاحظات والنتائج.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تم الإعتماد عليها مايلي:

1. دراسة بن خالدي فضيل، دوش ليلي، بوترفاس فاطمية زهراء، "رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر دراسة حالة لمركز الضرائب لولاية تلمسان للفترة 2019-2023"، مجلة دفاتر MECAS، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز عملية رقمنة الإدارة الجبائية في الجزائر وأثرها على التحصيل الضريبي عن طريق تحليل كيفية تطبيق تقنيات الرقمنة في الإدارة الجبائية وأثرها على تحسين الأداء وتحقيق العدالة الضريبية، ومن بين أهم النتائج الذي تم التوصل لها:

- يسهل النظام المعلوماتي الجبائي على المكلفين بالضريبة العديد من العمليات الجبائية؛
- استعمال أنظمة الإعلام الآلي بمركز الضرائب واستحداث تصريحات عن بعد يؤدي إلى محاربة كل أشكال الغش والتهرب الضريبي؛
- تساهم التصريحات الجبائية الإلكترونية في المركز في زيادة الحصيلة الضريبية؛
- استعمال نظام المعلومات الجبائي بمركز الضرائب يؤدي إلى ضبط عدد أكبر من المكلفين بالضريبة، وبالتالي توفير مصادر ضريبية جديدة.

تشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث أن كلانا تطرق إلى الجانب النظري المتعلق بالتحصيل الضريبي في الجزائر ومحاولة تقديم النظام المعلوماتي "جبائتك".

يكمن وجه الاختلاف في تطرقنا إلى الرقابة الجبائية ومحاولة التعرف على مدى مساهمتها هيا والرقمنة في التحصيل الجبائي من خلال الدراسة الميدانية بمركز الضرائب.

2. دراسة وصيف فائزة خير الدين، أطروحة دكتورة بعنوان: "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر، دراسة حالة الجزائر"، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، الجزائر، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى إثبات عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى الإلمام بالمفاهيم وأساسيات متغيرات الدراسة من حيث الأهمية في دراسة جانب الإدارة المالية في الجزائر والذي يعتبر من أساسيات النظام الجبائي من خلال التركيز على الأدبيات في عالم

النظام الجبائي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول كيفية اعتماد العصرية كآلية لتحقيق فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر وكانت أهم النتائج هي وجود أثر فعال لدور الإدارة الإلكترونية في تفعيل العمل الرقابي داخل الإدارة الجبائية الجزائرية واعتبار عصرية الإدارة الجبائية نموذج يجب تعميمه على جميع قطاعات الدولة.

وتشابهت هذه الدراسة مع دراستنا من حيث الجانب النظري للرقابة الجبائية ويكمن الاختلاف في تطرقنا إلى التحصيل الضريبي ومحاولة توضيح أثر الرقمنة والرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي.

3. دراسة عفاف بولحية، إبراهيم بوجاجة، لامية لحيلح، "أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي دراسة حالة بمركز الضرائب -جيجل-"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، -، 2022،

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الرقابة الجبائية في عملية التحصيل الضريبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية جيجل، ومن بين أهم ما تم التوصل إليه هو أن إجراءات الرقابة الجبائية المعمول بها هي نفسها المنصوص عليها في التشريع الجبائي، بالإضافة إلى أنها تعتبر وسيلة مهمة لحماية أموال الخزينة العمومية.

وتشابهت هذه الدراسة مع موضوعنا من حيث الإطار النظري للرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي وفي كلتا الدراستين تم التطرق إلى دراسة حالة ملف خاضع للرقابة الجبائية، واختلفت في رقمنة الإدارة الجبائية ومحاولة تقديم حوصلة فيما يخص هذا الموضوع وعلاقته بالرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي.

صعوبة البحث:

- الصعوبة المتعلقة بالبيروقراطية لإدارة الضرائب في عدم تقديم إحصائيات ومعطيات جديدة تحججا بالسرية المهنية وضيق الوقت وتراكم المهام؛
- من بين الصعوبات كذلك عدم استخدام مركز الضرائب لولاية تيارت للرقمنة بشكل كامل.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بموضوع الدراسة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين أحدهما نظري وآخر تطبيقي تسبقهما مقدمة وكان مضمونها يدور حول ما يلي:

- في الفصل الأول: حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بالرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي ومحاولة التطرق إلى العلاقة ما بينهما، حيث احتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى الجانب المفاهيمي لرقابة الجبائية، أما المبحث الثاني اختص بماهية التحصيل الجبائي وفي المبحث الثالث حاولنا التعرف إلى فعالية الرقابة في التحصيل الجبائي.
- في الفصل الثاني: تطرقنا إلى دراسة ميدانية بمركز الضرائب لولاية تيارت حيث عرفنا بالمركز الضرائب في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تعرفنا على مدى التأثير الرقمي على كل من الرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي، أما المبحث الثالث قمنا بدراسة ملف خاضع للرقابة الجبائية.

الفصل الأول: الإطار

النظري للرقابة الجبائية

والتحصيل الجبائي

تمهيد

تشكل الرقابة الجبائية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز التحصيل الجبائي وضمان عدالة النظام الضريبي، حيث تلعب دوراً محورياً في مكافحة التهرب والغش الضريبيين من خلال التأكد من صحة وصدق التصريحات المقدمة ومعاينة الأخطاء وكشف مختلف الانحرافات، وهذا ما يساهم في زيادة الموارد المالية للدولة ويعزز الشفافية والمساءلة في المنظومة الجبائية.

وبغرض التعرف أكثر على الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، سنقسم هذا الفصل إلى (3) ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تم التطرق فيه الى الرقابة الجبائية عموماً من حيث: تعريفها ومبادئها، أهدافها، أسبابها، كما تم التطرق أيضاً إلى الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية؛
- المبحث الثاني: سنتعرف فيه على ماهية التحصيل الجبائي من حيث التطرق إلى مفهوم التحصيل الجبائي وأهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر، وكذا العقوبات والمنازعات الخاصة بالتحصيل الجبائي؛
- المبحث الثالث: يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة ما بين التحصيل الجبائي والرقابة الجبائية.

المبحث الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية أحد أهم الإجراءات التي تسعى من ورائها الإدارة الجبائية للمحافظة على حقوق الخزينة العمومية ولهذا منح المشرع الجزائري للإدارة الجبائية كل الوسائل القانونية والتنظيمية اللازمة لمراقبة المكلفين في تأدية واجباتهم الضريبية والعمل على اكتشاف الأخطاء والمخالفات المرتكبة بهدف تصحيحها وتقويمها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية مبادئها وأهدافها

للتعرف على الرقابة الجبائية لا بد من التطرق إلى مفهومها ثم مبادئها وأهدافها.

أولاً: مفهوم الرقابة الجبائية: للإحاطة بمفهوم الرقابة الجبائية يجدر بنا الإشارة إلى مفهوم الرقابة والجباية بشكل عام ثم التطرق إلى تعاريف التي تحدد مفهوم الرقابة الجبائية.

- 1- **تعريف الرقابة:** "هي التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقاً للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقررة، لتبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويمها ومنع تكرارها فهي الأداة القانونية التي تعين السلطة المختصة على الوقوف على أخطائها وتقويمها" (الفييلات، 1998، صفحة 13)
- 2- **تعريف الجبائية:** الجباية هي مجموع الاقتطاعات الإلزامية المفروضة من طرف الدولة التي تضم الضرائب الرسوم، الأدوات والمساهمات الاجتماعية. (محرزي، 2008، صفحة 183)
- 3- **مفهوم الرقابة الجبائية:** هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية ومن أهمها:

● **التعريف الأول:** عرفها كولين فيليب: أنها من الفحص المحاسبي المطبق من طرف الإدارة الجبائية وهي

عبارة عن مراقبة مدى احترام القوانين الجبائية. (colien, 1997, p. 3)

● **التعريف الثاني:** إن الرقابة الجبائية حسب Claude laurent "هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم وتسمح لها صحيح الأخطاء الملاحظة" (laurent, 1995, p. 13)

● **التعريف الثالث:** أما بالنسبة للمشرع الجزائري لم يعرف الرقابة الجبائية وإنما نصت المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية الفقرة الأولى منه على أن الإدارة الجبائية تراقب السندات والتصريحات المستعملة لفرض كل ضريبة، أو حق، أو رسم، أو إتاوة. (المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 11)؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص أن الرقابة الجبائية هي عملية إجرائية تقوم بها المصالح الضريبية في حالات معينة للتحقق من صحة مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين ومدى مطابقتها للقوانين وتشريعات الجبائية، والعمل على تصحيح الأخطاء الموجودة للحد من أشكال التهرب الجبائي ورفع الإيرادات الجبائية.

ثانيا: مبادئ الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية مجموعة من المبادئ الأساسية تتلخص فيما يلي:

- تبسيط وتحسين التشريع الضريبي: يتحقق هذا من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، بحيث أنه يجب أن تكون النصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب ذات لغة بسيطة في متناول عامة المكلفين بالضريبة؛ (عمارة، 2024، صفحة 24)
- تحقيق العدالة الضريبية: هي من المبادئ الأساسية للضريبة والنظام الضريبي، وتحدد من خلال التوزيع الأمثل للعبء الضريبي وإعادة التوزيع العادل للدخول والثروات على الأفراد بمعنى أن المعاملة متساوية بين المكلفين بالضريبة؛ (Michel & Marie, 1988, p. 48)
- حيث يتضمن المفهوم المعاصر للعدالة الضريبة:
 - ✓ العدالة الأفقية: معناه أن تتم معاملة المكلفين المتساويين في الدخل والحالة الاجتماعية معاملة ضريبة متساوية؛
 - ✓ العدالة العمودية: تقتضي اختلاف المعاملة الضريبية للمكلفين الذين يحتلون مراكز مالية واجتماعية مختلفة، وبشكل عام يمكن القول، أن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي عادل يجعل الفرد يساهم في النفقات العامة حسب مقدراته التكلفة. (عمارة، 2024، صفحة 25)
- ترقية الإدارة الضريبية: من خلال العمل على تغطية مختلف النقائص ومحاولة إصلاحها، فالتشريع الجبائي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة؛
- إقامة نظام جبائي مضبوط: يمتاز بالعدالة، البساطة والاستمرارية ومبني على أسس العصرنة؛ (خلاصي، 2014، صفحة 218)
- إرساء تقاليد الضريبية لدى المكلف لجره نحو احترام الإجراءات الجبائية: بمعنى غرس ثقافة الدفع الطوعي للضرائب لدى المكلفين وتحويل الالتزام الضريبي من مجرد واجب قانوني إلى قيمة مجتمعية راسخة، وسعي إلى إعلام المكلف بكل متغيرات ومستجدات التشريع الجبائي.

ثالثا: أهداف الرقابة الجبائية

تتمثل أهداف الرقابة الجبائية فيما يلي:

- الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مدى مطابقة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة على أية انحرافات أو مخالفات يمارسها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية؛ (الوادي و غرام، 2000، صفحة 166)
- الهدف الاقتصادي: تسعى الرقابة الجبائية للمحافظة على الأموال العامة من التلاعب أو السرقة أو الغش أي حمايتها من كل ضياع لضمان زيادة دخول الإيرادات العمومية وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني؛

- **الهدف الإداري:** تلعب الرقابة الجبائية دوراً أساسياً بالنسبة للإدارة الجبائية وذلك على أساس المعلومات التي تقدمها والتي بدورها تساهم في زيادة المردودية من خلال:

- مساعدة الرقابة الجبائية في التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- تسمح عملية الرقابة بإعداد الإحصائيات مثل: نسب التهرب الضريبي. (خضراوي و سعيداني، 2015، صفحة 48)

- **الهدف الاجتماعي:** يتجسد في:

- التطبيق العادل لقواعد الضريبة بين الأفراد يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والجبائية ما بين المكلفين وإرساء مبدأ المساواة في دفع الضريبة؛
- منع ومحاربة الانحرافات المكلفين بمختلف أنواعها وصورها كسرقة أو الإهمال أو التقصير.

المطلب الثاني: دوافع (أسباب) الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية أداة أساسية لضمان استدامة النظام الضريبي فهي تسعى إلى تحصيل الإيرادات بشكل عادل وكامل، كما تطمح لتحقيق العدالة للمكلفين، من خلال هذا المطلب سنتعرف على دوافع إجراء الرقابة الجبائية.

- أسباب إجراء الرقابة الجبائية

هناك عدة أسباب دعت لقيام الرقابة الجبائية في الجزائر يمكن تلخيصها فيما يلي:

✓ **الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:** تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يقوم بالتصريح بمدخله من تلقاء نفسه من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه ومدخله للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة التصريحات المقدمة ومدى مصداقيتها وصحتها؛

✓ **الرقابة الجبائية لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين:** يلجأ العديد من المكلفين بالضريبة إلى محاولة التخفيض الضريبي أو التخلص منه سواء عن طريق انتهاج أساليب شرعية أو غير شرعية، لذلك تعد الرقابة الجبائية وسيلة تمكن الإدارة الجبائية من التأكد من صحة وسلامة المعلومات المصرح بها من طرف المكلفين، فهي أداة تتضمن مكافحة مختلف الممارسات التدليسة وقمع كافة محاولات التهرب وتبسيط أقصى العقوبات على المكلفين؛ (ذبيح، 2011، صفحة 25)

✓ **الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة الاقتصاد الخفي:** يشكل الاقتصاد الخفي تحدياً لأي دولة حيث يؤدي إلى عدم المساهمة الكلية في الحصيلة الضريبية أي حرمان الخزينة العمومية من موارد هامة، فهو يشمل كافة الأنشطة المصاحبة لعملية التهرب الضريبي والتي تولد دخلاً يخضع لضريبة ويتم إخفاؤه عن السلطات الضريبية بهدف التهرب من دفع الضريبة، حيث يعتبر Vito.tanzi "أن الاقتصاد الخفي يشمل

مجموعة الدخول المكتسبة الغير مبلغ عنها للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول الغير وارده في الحسابات الوطنية؛

وقد نصت المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه "يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصرها نمط المعيشة لشخص غير محصى جبائيا أي وجود أنشطة ومداخل متلمصة"؛ (المادة 21 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 16)

المطلب الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للرقابة الجبائية

لم يقتصر المشرع الجزائري على ضبط مفهوم الرقابة فقط، بل حدد ضوابطها القانونية والتنظيمية حرصا على تطبيق القوانين المالية والضريبية على كل من المكلف والإدارة الجبائية وكذلك لضمان سير عملية الرقابة بشفافية وعدالة.

الفرع الأول: الإطار القانوني

أسند المشرع الجزائري للإدارة الجبائية عدة صلاحيات وسلطات واسعة تسمح لها بالقيام بمهامهم في الشروط القانونية المحددة، كما منح للمكلفين عدة ضمانات وامتيازات من أجل حمايتهم من تعسف الإدارة الضريبية والتجاوزات المحتملة مقابل عدة التزامات التي لا بد من التقيد بها. يعرف الإطار القانوني للرقابة الجبائية على أنه مجموع الحقوق المخولة لإدارة الضرائب من أجل ممارسة عملية الرقابة، ويمثل مجموع الضمانات التي تحافظ على أموال وحقوق المكلفين بالضريبة وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي:

أولاً: في الحقوق المخولة للإدارة الجبائية

1) حق الرقابة: يتمثل في مراقبة الإدارة الضريبية لتصريحات المكلف والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة، أو حق، أو رسم، أو إتاوة، وكذلك ممارسة حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليس لها صفة التاجر وملزمة على تسديد الضريبة على الدخل الإجمالي على المرتبات مهما كانت طبيعتها وهذا وفقا للمادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية؛ (المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 11)

2) حق المعاينة: في حالة وجود قرائن تدل على ممارسات تدليسية يمكن للإدارة الجبائية أن ترخص للأعوان الذين لهم على الأقل رتبة مفتش ومؤهلين قانونا للقيام بإجراءات المعاينة في كل المستندات والوثائق والدعائم أو العناصر المادية التي من شأنها أن تبرر التصرفات الهادفة إلى التملص من الوعاء والمراقبة ودفع الضريبة. (المادة 34 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 20)

❖ لا يمكن الترخيص يا جراء المعاينة إلا بأمر من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو قاض يفوضه هذا الأخير. (المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية، 2024، صفحة 20)

3) حق الاطلاع: هو وسيلة قانونية حولها المشرع الجبائي لأعوان الإدارة الجبائية فبواسطة هذا الحق يمكنهم الاطلاع على الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بالمكلف بالضريبة حيث تعتبر هذه الوثائق المرجع الأساسي والرئيسي الذي يمكن أعوان الإدارة الجبائية من القيام بمهمة التحقيق، يمكن القول إن "حق

الاطلاع يسمح لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات؛ (ميدوني، 2013، صفحة 93)

❖ لممارسة الإدارة الجبائية لحق الإطلاع لابد لها من التقيد ببعض الشروط:

- أن يكون الهدف من الاطلاع هو معرفة العناصر التي لها علاقة وفائدة في فرض الضريبة فقط لا دون ذلك؛

- أن ترسل إخطار للمكلف يحدد فيه طبيعة التدخل تجنباً لأي تفسير خاطئ من طرف المكلف؛

- أن يكون الاطلاع في المكان الفعلي الذي يمارس فيه المكلف عمله وتوجد فيه مختلف الوثائق والبيانات المطلوبة؛

- أن يكون في أوقات الطبيعية للعمل وليس في أوقات خارجة عنها. (زعزوعه، 2013، صفحة 15)

❖ تطبق غرامة جبائية تقدر بـ 2000000 دج على شخص أو شركة ثبت عليها رفض حق الإطلاع على مختلف الوثائق والدفاتر والمستندات المنصوص عليها من المادة 45 إلى 61 من قانون الإجراءات الجبائية، أو القيام بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء آجالها المحددة لحفظها". (المادة 63 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 36)

❖ تطبق غرامة مالية قدرها 50000 دج عن كل يوم تأخير دون أن يتجاوز مبلغها 2000000 دج يبدأ سريانها من تاريخ المحضر المحرر لإثبات الرفض وينتهي بغاية إثبات أن الإدارة الجبائية قد تمكنت من الحصول على حق الإطلاع على الوثائق. المرجع: (المادة 63 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 32)

4) حق استدراك الأخطاء (حق التقادم): هو الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من إعادة النظر في أسس فرض الضريبة من أجل تعديلها أو فرض ضرائب أخرى في حال اكتشاف أخطاء في المعلومات التي قدمها المكلف. حيث نصت المادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه "يجوز إستدراك خطأ يترتب سواء من نوع الضريبة أو مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم عن طريق الجداول". (علي، 2013، صفحة 211)

• يحدد الأجل القانوني لاستدراك الأخطاء لإدارة الضرائب بأربع سنوات ويمكن أن يتمدد إستثناء في بعض الحالات وخاصة أثناء اكتشاف مظاهر التهرب الضريبي، إذ يمدد الأجل المنصوص عليه سابقاً بسنتين إذا قامت الإدارة الجبائية بعد باكتشاف أن المكلف بالضريبة عمد إلى طرق تدليسية برفع دعوة قضائية ضده. (القوجال و بن قايد، 2018، صفحة 35)

ثانيا: الحقوق والضمانات الممنوحة للمكلفين بالضريبة

لقد منح المشرع مقابل الحقوق الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية مجموعة من الضمانات والحقوق للمكلفين بالضريبة منها ما هو مرتبط بسير التحقيق ومنها ما هو متعلق بإجراءات التقويم.

1. الضمانات المتعلقة بالتحقيق

أ. الإشعار المسبق بالرقابة: لا يمكن للعون المحقق الشروع في التحقيق دون إعلام المكلف بالضريبة مسبقا لذلك فالأمر يقتضي إخباره مسبقا وتبليغه عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق؛ (مريش و ايدير ، 2024، صفحة 41)

ب. الحق في الاستعانة بمستشار: من بين الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمكلفين محل التحقيق.

ج. حق استحالة إعادة الرقابة: إذا انتهى التحقيق المتعلق بفترة معينة الخاص بضريبة معينة فإنه لا يمكن للإدارة الجبائية القيام بتحقيق جديد إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة. (مغازي و شيخي ، 2013، صفحة 38)

د. تحديد مدة التحقيق: لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراءات أن تتعدى مدة التحقيق بعين المكان في التصريحات والوثائق المحاسبية أجالا محدد.

2. الضمانات المتعلقة بإعادة التقويم: تتمثل هذه الضمانات في:

أ. الإشعار بإعادة التقويم: يتعين على الإدارة الجبائية إبلاغ المكلف بنتائج عملية التحقيق. (المديرية العامة لضرائب، مديريةية التحقيقات والتدقيقات، وزارة المالية، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين لرقابة، 2016، صفحة 13)

ب. حق الرد: للمكلف بالضريبة مهلة 40 أربعون يوم للرد سواء بإرسال ملاحظاته أو قبوله، ويعد عدم الرد في هذا الأجال بمثابة قبول ضمني. (المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، دليل الخاضع للضريبة، التابع لمركز الضرائب، 2019، صفحة 23)

ج. حق الطاعة: لمعالجة الاختلافات ما بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة حول نتائج عملية التحقيق منح المشرع الجزائري للمكلف الحق في الاحتجاج، وذلك بتقديم شكاوى للجهات المعنية بالمنازعات حسب التدرج وهي:

✓ الطعن أمام إدارة الضرائب؛

✓ الطعن أمام لجان الطعن الإدارية؛

✓ الطعن أمام الجهات القضائية. (ذبيح، 2011، صفحة 39)

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي لرقابة الجبائية

يتمثل الإطار التنظيمي في مختلف الهياكل المكلفة بالرقابة الجبائية المخولة من طرف المشرع الجبائي لممارسة مهمة الرقابة على أكمل وجه بطريقة منظمة وفعالة وسنقسمها إلى ما يلي:

• الأجهزة العامة لرقابة؛

• الأجهزة المكلفة حديثا بالرقابة الجبائية.

أولا: الأجهزة العامة لرقابة الجبائية

1) مديرية البحث والمراجعات DRV

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 288/98 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 جويلية 1998، والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، تتمثل مهامها في تنفيذ برامج البحث والمراقبة للنشاطات والمداخل المحددة والقيام بالإحصائيات الأزمنة من أجل معرفة النقائص وتصحيحها، وتسهر على ضمان سير وسائل الفرق المراقبة الجبائية فهي مصلحة مركزية لها صلاحيات وسلطات على مستوى الوطني. (أحمية و دويس، 2022، صفحة 564)

مهام مديرية البحث والمراجعات:

✓ القيادة والمتابعة؛

✓ الأولوية في برمجة الملفات ذات الأهمية ومداخل الكبرى؛

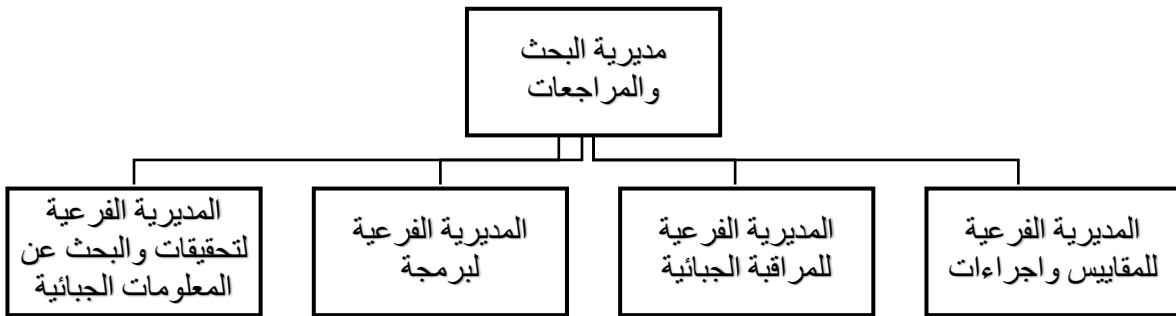
✓ تحسين نوعية الرقابة الجبائية؛

✓ الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي؛

✓ جعل الرقابة أكثر شفافية مع الاخذ بعين الاعتبار حقوق المكلفين بالضريبة في هذا الإطار. (

أحمية و دويس، 2022، صفحة 564)

الشكل رقم (1-1): الهيكل العام لمديريات البحث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-228 المؤرخ في: 13/07/1998 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، الصادرة في الجريدة الرسمية.

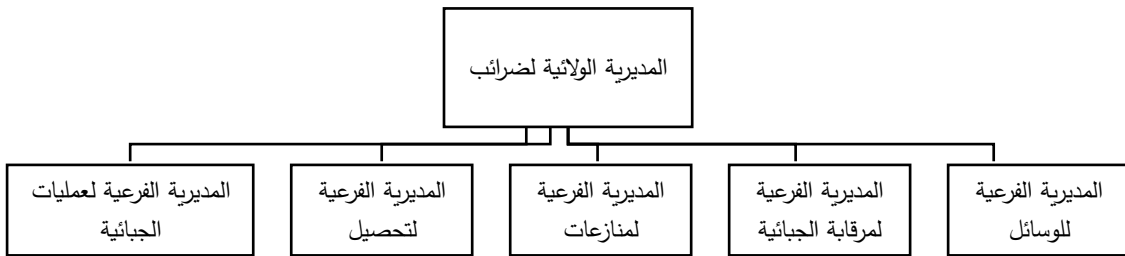
2) المديرية الولائية للرقابة الجبائية

بالإضافة الى مديرية الأبحاث والمراجعات على المستوى المركزي، فإن المديرية الولائية لضريبة على المستوى المحلي هيا أيضا مكلفة بقيام بعملية الرقابة الجبائية بتكفل مديرية فرعية المهمة بهذا المجال إذ تعد الهيئة المختصة بهذه المهمة عبر إقليمها، كما أنها مكلفة بتطبيق برامج المراجعة المصادق عليها من مديرية الأبحاث والمراجعات والتي تكون في إقليم الولاية بشرط أن يكون المكلفين الخاضعين للرقابة الجبائية محققين رقم أعمال السنوي أقل من 10000000 دج لباقي المؤسسات الأخرى. (ذبيح، 2011، الصفحات 27-28)

تضم المديرية الولائية للرقابة الجبائية كل من المديريات التالية:

- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية؛
- المديرية الفرعية لتحصيل؛
- المديرية الفرعية للمنازعات؛
- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛
- المديرية الفرعية للوسائل.

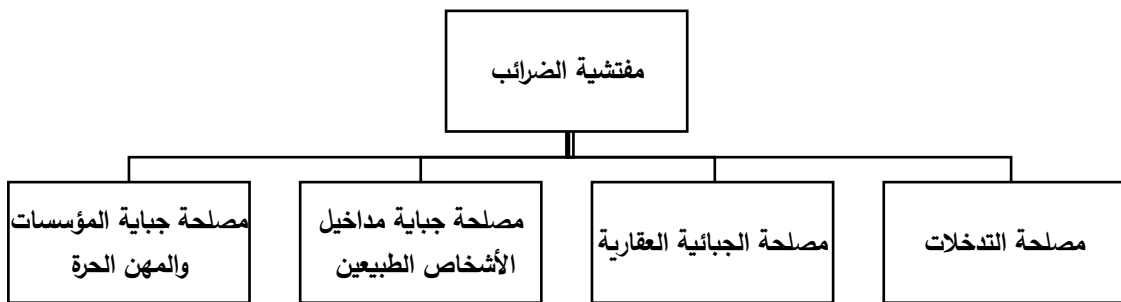
الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للرقابة الجبائية



المصدر: سليمان عتير، دور الرقابة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، ص 103

(3) مفتشيات الضرائب: تتولى مفتشيات الضرائب على وجه الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص لكل خاضع لضريبة، فتقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل. (المادة 12 من المرسوم التنفيذي 60/91 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجبائية وصلحياتها، 1991)

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمفتشيات الضرائب



المصدر: سليمان عتير، مرجع سبق ذكره، ص 111

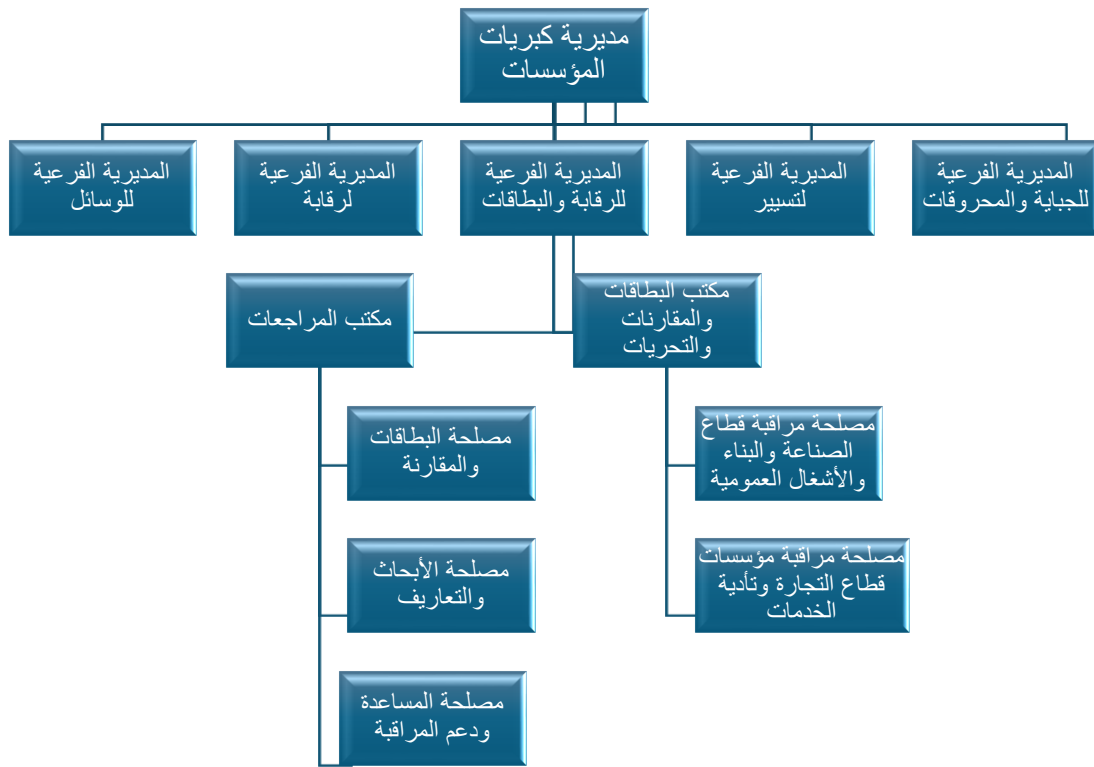
ثانيا: الأجهزة المكلفة حديثا بالرقابة الجبائية

في إطار الإصلاحات التي عرفتتها الجزائر، أولت الدولة اهتماما خاصا بتحديث الإدارة الجبائية باعتبارها طرفا هاما في قطاع المالي، وذلك بإنشاء عدة هياكل جديدة على المصالح الخارجية تتمثل في:

1) مديريات كبريات المؤسسات: DGE كخطوة أولى في الإصلاحات الهيكلية، تم انشاء مديرية كبريات المؤسسات لغرض تسيير كبار المكلفين بالضريبة أي الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة لقانون الجزائري الخاضعة لضريبة على الأرباح، والتي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري كشرركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها اقامة مهنية في الجزائر. (دانون، 2016، صفحة 53)

❖ أسست بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 303/02 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002، المعدل والمتمم للمرسوم 60/91 المؤرخ في 23 فيفري 1991، والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2006. (الجزائر المجدي، 2023)

الشكل رقم (4 - 1): الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: دانون محمد أمين، الرقابة الجبائية في القانون الجبائية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 56

2) مركز الضرائب CDI: هو هيئة تنفيذية تتكفل بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة لنظام الحقيقي وهي تفرض الضريبة غير خاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بإضافة لمجموع المهن الحرة وتختص مراكز الضرائب كذلك في مجال الوعاء وتحصيل والرقابة والمنازعات والضرائب

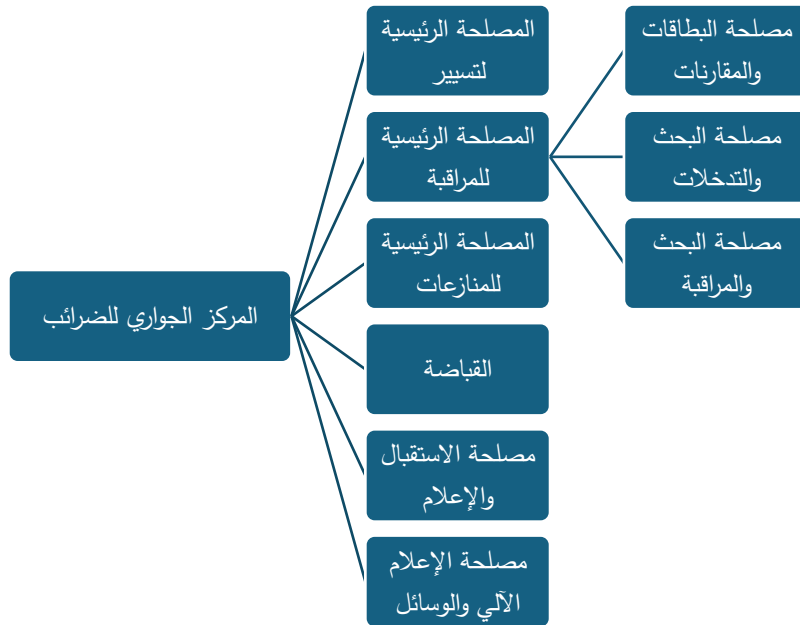
والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية. (المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 06-327 ، 2006 ، صفحة 11)

3) المركز الجوّاري للضرائب CDI: أنشأ بموجب قانون المالية 2003، بالرجوع إلى المادة 102 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري 2009، يهدف لتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة وضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين بالضريبة وذلك من خلال تبسيط وتنسيق وعصرنة الإجراءات فهو يمثل مرحلة الانتهاء من برنامج عصرنة الإدارة الجبائية وإجراءات تسييرها. (دانون، 2016، صفحة 64)

- مهام المركز الجوّاري للضرائب: تنحصر في:

- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين التابعين لاختصاصها؛
- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها؛
- ✓ مراقبة التصريحات وتنظيم التدخلات؛
- ✓ دراسة الشكوى ومعالجتها. (مجدول و إسلام، 2019، صفحة 29)

الشكل رقم (5-1): الهيكل التنظيمي للمركز الجوّاري للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع: <https://www.mfdgi.gov.dz>

المبحث الثاني: ماهية التحصيل الجبائي

سخرت الإدارة الجبائية كل الطرق والأساليب والإجراءات من أجل التسهيل على المكلفين بالضريبة دفع مستحقاتهم الجبائية والوفاء بديونهم اتجاه المصالح الجبائية. لذا يعد التحصيل الضريبي من أبرز الأهداف التي أنشأت من أجلها الجباية وهذا لتمويل الخزينة العمومية لتغطية النفقات العامة للدولة. وسيتناول هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بالتحصيل الجبائي بالإضافة طرق وأهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر ليختتم بذكر مختلف العقوبات والمنازعات الخاصة بتحصيل الجبائي.

المطلب الأول: مفاهيم حول التحصيل الجبائي

يشير مفهوم التحصيل الضريبي إلى مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية لتنفيذ القوانين والأنظمة الضريبية، وذلك لضمان وصول المستحقات الضريبية إلى الخزينة بشكل منتظم وفعال. في هذا المطلب سنتعرف على مفهوم التحصيل الجبائي، أهدافه، أهميته كما سنتطرق إلى قواعد التحصيل الجبائي.

أولاً: مفهوم التحصيل الجبائي

لقد عالج الباحثون والاقتصاديون مفهوم التحصيل الضريبي وهذا نظراً لأهميته وقد عدة تعاريف نذكر منها: عرفه علي زغدود على أنه: مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة. (زغدود، 2006، صفحة 230)

وكذلك عرف على أنه مجموعة من القوانين الإدارية تقع على مجموع العمليات التي تظهر بموجب النصوص القانونية والتشريعية والتنظيمية المطبقة على العمليات الهادفة إلى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين إلى صناديق خزينة الدولة باعتبار خزينة الدولة جيوب رعايتها. (محزري، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2004، صفحة 154)

من خلال ما تطرقنا إليه من تعاريف يمكن استنتاج أن التحصيل الضريبي هو مجموع العمليات والإجراءات الإدارية والتقنية التي تقوم بها الإدارة الضريبية والتي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف إلى الخزينة العمومية طبقاً لقواعد وقوانين مدروسة ومتفق عليها.

ثانياً: أهداف وأهمية التحصيل الجبائي

- لتعمق أكثر في مفهوم التحصيل الضريبي لابد من التطرق إلى أهمية عملية التحصيل الضريبي:
- ✓ تعد مرحلة التحصيل أهم مرحلة لسببين، ففيها يتم جمع الحصيلة التي تم تقديرها سالفاً، كما أنها تجعل جميع الخطوات السابقة لها لا قيمة لها في حالة عدم إتمام عملية التحصيل؛ (وكواك، 2012، صفحة 76)
- ✓ تعد الضرائب من أهم الموارد المالية الميزانية الدولة والجماعات المحلية؛
- ✓ تؤدي مرحلة التحصيل إلى اكتفاء ميزانية الدولة ذاتياً دون حاجة إلى الاقتراض من الخارج، وفي ذلك مساس بالسيادة الوطنية وفرض لتوجيهات غير وطنية المنبع؛
- ✓ نجاح عملية التحصيل تؤدي إلى توجه الدولة إلى الاستثمارات التي تحقق رفاهية وتطور الدول؛

✓ إن الإخفاق في عملية التحصيل ومهما كان سببه يضر بالخزينة العمومية وقد يؤدي حتى إلى العجز في الموازنة.

ثالثا: قواعد التحصيل الجبائي

وضع المشرع مجموعة من القواعد لتحصيل الضريبي، وفي حالة غيابها أو إخلال بها يؤدي هذا إلى عدم شرعية التحصيل الذي تمارسه الإدارة الجبائية، وتتمثل هذه القواعد في: الواقعة المنشأة للضريبة (الفعل المولد للضريبة)، الملائمة في التحصيل، ضمانات تحصيل الضريبة، الاقتصاد في نفقات التحصيل.

1. الواقعة المنشأة للضريبة

نعني بها المناسبة أو السلوك الموجب لحصول الدولة على الضريبة من المكلف بها، وتختلف هذه الواقعة باختلاف نوع الضريبة. (داودي، 2006، صفحة 17)

➤ **بالنسبة للضرائب مباشرة:** هي تلك الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، وينقسم أساسا هذا النوع إلى الضرائب على الدخل والضرائب على رأس المال. (لخضر، 2006، صفحة 12)

• **الضريبة على الدخل الإجمالي:** تتحقق الواقعة المنشأة للضريبة بوضع القيم الخاضعة للضريبة تحت تصرف مستحقيها أي دخول القيم المنقولة أو انتهاء السنة الميلادية بتحقيق الدخل، أما بالنسبة للضريبة على الأجرور والمرتببات فتتحقق الواقعة بمجرد حصول الأجير على مرتبه؛

• **الأرباح الصناعية والتجارية والحرفية:** تتحقق الواقعة المنشأة للضريبة بمجرد تحقق الربح في نهاية السنة المالية للمؤسسة؛

• **الضريبة على أرباح المهن الحرة:** تتحقق الواقعة المنشأة للضريبة بانتهاء السنة الميلادية بتحقيق الأرباح.

➤ **بالنسبة للضرائب غير المباشرة:** هي تلك الضرائب التي يتم تحصيلها عند حدوث واقعة معينة كاستهلاك أو الإنفاق أو التداول، بحيث نجد أن الضرائب المباشرة تفرض على الدخل عند الحصول عليه بصورة مباشرة، بينما تفرض الضرائب غير المباشرة على الدخل عند استخدامه أو إنفاقه، وهي ضرائب يمكن نقلها إلى الغير، وينقسم هذا النوع إلى نوعين من الضرائب: ضرائب على الاستهلاك والضرائب على التداول. (لخضر، 2006، صفحة 13)

• **عملية الاستيراد والتصدير:** بمرور السلعة الحدود الإقليمية تتحقق الواقعة المنشأة، وذلك سواء في الاستيراد أو التصدير، ويطلق على مجموع الأحكام المنظمة للضرائب الجمركية اسم "التعريفة الجمركية"؛

• **عملية إنتاج السلعة:** عند انتقال السلعة من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة التداول يقوم المنتج بدفع الضريبة، ثم يرفع ثمن السلعة وبذلك يتحمل المستهلك النهائي عبئها؛

• **ضريبة الطابع:** بكتابة المحررات المفروضة عليها الضرائب ولصق الطوابع الجبائية عليها أو عن طريق دمج المحرر نفسه بواسطة ختم الإدارة المختصة بذلك. (محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2004، صفحة 157)

2. الملائمة في التحصيل

يقضي هذا المبدأ بضرورة تبسيط إجراءات التحصيل واختيار الأوقات والأساليب الملائمة لظروف المكلف حتى لا يتضرر عند دفع الضريبة، وكذا لعدم تضرر الخزينة العمومية.

3. ضمانات تحصيل الضريبة

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، قد منحت العديد من الضمانات للخزينة العمومية من أهمها:

- ✓ حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى؛
- ✓ حق الإصدار بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين يتأخرون على سداد دين الضريبة؛
- ✓ حق إطلاع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية على أي ملفات ذات دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين. (محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، 2004، صفحة 24)

4. الاقتصاد في نفقات التحصيل الضريبي

أي أن تكون أعباء تكاليف التحصيل الضريبي أقل من عائد التحصيل تحقيقا لهذا يجب على الإدارة الجبائية مراعاة ما يلي:

- ✓ توظيف الموظفين حسب الحالة؛
- ✓ استعمال تقنيات عالية ومتطورة ربحا للوقت والمال والجهد؛
- ✓ حسن استعمال المطبوعات والمناشير المتعلقة بالضرائب عموما. (صالح، 2021، صفحة 1077)

المطلب الثاني: طرق وأهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر

تعد الضرائب في الجزائر أحد أهم الركائز الأساسية لتمويل الميزانية العامة، حيث تعتمد الدولة على مصادر متنوعة للتحصيل الجبائي، كما أن اختلاف وتعدد هذه المصادر يستوجب حتما عدة طرق وأساليب تستعمل لتحصيل مختلف الضرائب وهذا ما سنتعرف عليه في الفرع الأول من المطلب الثاني، أما الفرع الثاني فيختص بأهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر.

الفرع الأول: طرق التحصيل

تعتبر عملية التحصيل هي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي الى خزائن الدولة وفقا للأصول والقواعد المقررة قانونيا (الشامية، 2005، صفحة 193)، يوجد طريقتين لتحصيل الضريبة التحصيل العادي (التحصيل الودي)، والتحصيل الجبري انفصلهما كالاتي:

1) **التحصيل الودي للضرائب:** هو إجراء يتضمن استدعاء مباشر للمكلف بالضريبة قصد تسديد مستحقته الضريبية في الوقت المحدد، طبقاً لتنظيمات الجاري العمل بها، فيتوجه المعني من تلقاء نفسه ليدفع ما عليه من مستحقات الضرائب في الآجال المحددة.

❖ تقوم القباضة بتوجيه استدعاءات للمكلفين بالضريبة لتسوية وضعيتهم وفي حالة عدم الاستجابة للاستدعاء الأول توجه الإدارة استدعاء ثاني في حدود خمسة أيام.

➤ طرق وأساليب التحصيل الودي

- طرق التحصيل الودية: وهي:

• **التحصيل المباشر:** حسب هذه الطريقة يتم دفع مباشرة من طرف المكلف الى الجهة الضريبية المختصة، بعد أن يتم تقدير وحصر الضريبة؛

• **التحصيل الزمني:** وتأخذ فيه عملية التحصيل مدة زمنية معينة بين الفعل المولد للضريبة وعملية التحصيل، ويدعى أيضا بالتحصيل الممدد، ما يميز هذا النوع هو المدة الفاصلة ما بين الفعل المولد للضريبة والتحصيل النقدي لهذه الضريبة؛

• **التحصيل الفوري:** يكون في وقت محدد من الفعل المولد للضريبة، يمكننا ملاحظة هذا النوع من التحصيل في حالة حقوق الطوابع (الطوابع على جوازات السفر، رخص السياقة... إلخ) الذي على المكلف بالضريبة تسديده من أجل الحصول على بطاقة أو عقد قضائي. (داودي، 2006، صفحة 24)

- أساليب التحصيل: من بين هذه الأساليب نجد:

• **التحصيل عن طريق الجداول:** تعتبر الجداول بمثابة أداة تحصيل للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يدخلها وزير المالية أو شخص يمثله حيز التنفيذ، ويحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط ويبين هذا التاريخ في الجدول وفي الإنذارات الفردية المرفقة به (بساس و دوة، أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية-دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري، 2021، صفحة 130)

• **التحصيل عن طريق الاقتطاع من المنبع:** حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخص معين في تحصيل الضريبة من الممول، وتوريدها إلى الخزينة العمومية حيث تعتبر هذه الطريقة هي الأحسن إذ تعمل على تزويد الخزينة العمومية بإيرادات ضريبية مستمرة وتعمل على اقتطاع مبلغ الضريبة في الفترة التي يحمل فيها المكلف دخله، ولكن يصعب تطبيقها على جميع أنواع الضرائب. (ثابتة، 2012، صفحة 31)

• **التحصيل عن طريق الأقساط الشهرية:** يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة الذين لهم مؤسسة دائمة ويمارسون نشاطهم منذ سنة على الأقل، ومثال ذلك الرسم على النشاط المهني، إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة الذي يدفع شهريا كذلك. (صالح، 2021، صفحة 1082)

- **التحصيل عن طريق التسبيقات:** يطبق هذا النظام على المكلفين بالضريبة غير الأجراء الذين قيدوا في جدول السنة السابقة بمبلغ يفوق 1500 دج، ويتم تحصيل هذا التسبيق عن الضريبة على مرتين الأولى قبل 20 مارس والثانية قبل 20 جوان، هذا بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، أما ما يخص الضريبة على أرباح الشركات فيتم أدائها على ثلاث تسبيقات:
 - ✓ من 20 فيفري إلى 20 مارس؛
 - ✓ من 20 ماي إلى 20 جوان؛
 - ✓ من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر.

(2) التحصيل الجبري للضريبة: بعد استنفاد الإجراءات العادية أو بالأحرى الطرق والأساليب الودية، تلجأ الدولة إلى استعمال أساليب ردعية لاسترجاع مستحققاتها من الضرائب، ولكن قبل انطلاق هاته الإجراءات يسبقها أسلوب هادئ يتمثل في الإنذار الذي يوجه للمكلف وذلك تطبيقاً لنص المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2025 وصولاً إلى الحجز أو غلق المؤقت للمحل والبيع في المزاد العلني.

➤ **وسائل التحصيل الجبري:** إن وسائل التحصيل الجبري متنوعة ومتدرجة تفصيلها في التالي:

- **الإنذار:** وهو أول إجراءات التحصيل الجبري لا يجب إغفاله أو التهاون فيه، ويجب تحريره بدقة دون تشطيب أو غيره وإلا عد باطلاً؛ (المادة 144 من قانون الإجراءات الجبائية، 2025، صفحة 54)
- **الإشعار للغير الحائز على أموال المكلف بالضريبة:** وهذا الإجراء يخص الحسابات البنكية والبريدية وأموال المعني الموجودة سواء جهة عمومية أو خاصة حائزة على أموال لفائدة المكلف بالضريبة المتقاعد عن دفع ديونه الجبائية دون مراعاة للاختصاص الإقليمي للقباضة؛
- **الغلق المؤقت للمحلات المهنية:** يأتي هذا الإجراء للمكلفين الذين لم يسددوا ديونهم الجبائية، ويشترط فيه عدة شروط منها:

✓ تنبيه وتبليغ المعني بالغلق؛

✓ ألا يتجاوز الغلق المدة القانونية والمحددة بستة أشهر؛

✓ أن يتم تبليغ الغلق من طرف عون المتابعة أو عن طريق محضر قضائي؛

✓ وجوب تنفيذ هذا القرار في مهلة عشرة أيام ابتداء من تاريخ التبليغ بشرط عدم تسديد الدين من المكلف. (المديرية العامة للضرائب، 2025، صفحة 55)

- **الحجز:** يعرف الحجز على أنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها إدارة الضرائب بهدف وضع المال تحت يدها لاستفءاء حقوقها وذلك بموجب قرار يصدره المدير الولائي للضرائب وقد وضعت المشريع تسهيلاً للإدارة الجبائية لتحصيل ديونها من المكلف. (كوسة، 2011، صفحة 32)

والحجز الذي تمارسه إدارة الضرائب أنواع:

- ✓ **الحجز التحفظي:** هو وضع أموال المدين في حدود ديونه الجبائية المستحقة المنقولة والعقارية تحت يد القضاء لمنعه من التصرف فيها. (قانون الإجراءات الإدارية والمدنية، 2008، صفحة 56)

- ✓ **الحجز التنفيذي:** إذا مضت مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تكليف المدين (المكلف) بالوفاء ولم يتم بالتسديد ما عليه من ديون، يستفيد الدائن (إدارة الضرائب) من السند التنفيذي وتقوم القبضة بالحجز بناء على أمر يصدره رئيس المحكمة الذي توجد بدائرة اختصاصه الأموال المراد الحجز عليها، وذلك بناء على طلب الدائن (إدارة الضرائب) أو ممثله القانوني. (قانون الإجراءات الإدارية والمدنية، 2008)
- ✓ **الحجز من المنبع:** حسب هذه الطريقة يلزم القانون جهة معينة أو شخصا معيناً بتحصيل الضريبة من المكلف بالضريبة لحساب الخزينة العمومية. (بوزيدة، 2005، صفحة 37)
- **البيع:** يعتبر البيع الإجراء والوسيلة الأخيرة بيد الإدارة الضريبية، لا يمكن أن يحدث إلا بعد المرور بإجراء الحجز. (قانون الإجراءات الإدارية والمدنية، 2008، صفحة 60)

الفرع الثاني: أهم مصادر التحصيل الجبائي في الجزائر

تتعدد وتتوزع مصادر التحصيل الجبائي نظرا لاختلاف المكلفين بالضريبة، فهذا الاختلاف يؤدي حتما إلى تنوع الأموال التي تفرض عليها الضريبة، فيمكن أن تفرض الضريبة على الدخل الإجمالي، كما يمكن أن تفرض على أرباح الشركات وهذا في حالة ما إذا كان المكلف شخصا معنويا كما يمكن أن تحصل من القيمة المضافة. (1) **الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:** تنص المادة 1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه "تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة المحدد وفقا لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة".

❖ يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموعة من المداخل الصافية للأصناف التالية:

- ✓ الأرباح المهنية؛
- ✓ عائدات المستثمرات الفلاحية؛
- ✓ عائدات رؤوس الأموال المنقولة؛
- ✓ الإيرادات المحققة من ايجار الملكيات المبنية والغير مبنية كما تنص المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛
- ✓ المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية؛
- ✓ فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو الغير مبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة. (المادة 02 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، صفحة 10)

(2) **الضريبة على أرباح الشركات IBS :** تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وتسمى بضريبة على أرباح الشركات. (المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025)

❖ مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركات:

- الشركات الخاضعة إجباريا: تتمثل في:

- ✓ شركات الأسهم؛
- ✓ شركات التوصية بالأسهم؛
- ✓ شركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- ✓ المؤسسات العمومية الاقتصادية؛
- ✓ المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛
- ✓ الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها.

- الشركات الخاضعة حسب الاختيار: تتمثل في:

✓ شركات التضامن؛

✓ شركات التوصية البسيطة؛

✓ شركات المساهمة؛

✓ الشركات المدنية.

- الشركات الغير خاضعة لضريبة على أرباح الشركات: تتمثل في:

✓ شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، الا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة؛

✓ الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم؛

✓ هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع؛

✓ التجمعات التي ينص القانون التجاري على إنشائها وتنظيمها وعملها. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، صفحة 38)

3) الرسم على القيمة المضافة TVA: تعرف على أنها ذلك الفرق بين قيمة السلع عند إنتاجها وقيمة هذه السلع عند تسويقها وتداولها أو استهلاكها وتعتبر هذه الأخيرة نوع من أنواع الضرائب غير المباشرة (زاوش، 2017، صفحة 23_24)، فالرسم على القيمة المضافة هو الرسم العام على الاستهلاك يطبق على العمليات ذات الطابع الصناعي التجاري، الحرفي..... إلخ، وهو يقع كليا على المستهلك ويحصل كلما حدثت عملية خاضعة للضريبة. (دنديني، 2010، صفحة 198)

❖ مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة تخضع لرسم على القيمة المضافة:

✓ عمليات البيع والأعمال العقارية والخدمات الغير خاضعة للرسوم الخاصة، التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا، ويتم إنجازها في الجزائر بصفة اعتيادية أو عرضية، كما تخضع له كذلك عمليات الاستيراد. (المادة 1 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2025، صفحة 5)

المطلب الثالث: العقوبات والمنازعات الخاصة بالتحصيل الجبائي

يعد التحصيل الجبائي في الجزائر عملية منظمة تخضع لقوانين وإجراءات محددة تهدف الى ضمان التزام المكلفين بدفع مستحقاتهم، ولكن ومع ذلك فقد تنشأ العديد من المنازعات والعقوبات المتعلقة بتحصيل الجبائي وهذا ما سنتطرق اليه بتفصيل.

أولاً: المنازعات المتعلقة بالتحصيل الجبائي

إن المنازعات في التحصيل الضريبي لا تتعلق فقط بحساب الضريبة كما هو الحال بالنسبة لمنازعات الوعاء، بل تختص بالكيفية التي تتبعها الإدارة في اقتطاع حقوقها، وعليه تنشأ المنازعة الضريبية بمجرد احتجاج واعتراض المكلف بالضريبة. (كوسة، 2011، صفحة 7)

➤ أسباب المنازعات الجبائية: أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث المنازعات الجبائية تتمثل في:

• أسباب مرتبطة بالتشريع الجبائي: انحراف التشريع الجبائي عن القواعد الدستورية المنظمة للمسائل الجبائية ومخالفة التشريع الجبائي لمبدأ العدالة الجبائية مما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين بالضريبة في تحمل العبء الجبائي.

• أسباب مرتبطة بالإدارة الجبائية: ترتبط بتعسف أعوان الإدارة الجبائية في استخدام السلطات الممنوحة لهم، قد يتجاوز أعوان الإدارة الضريبية لمهامهم القانونية أثناء فرض الجباية وتحصيلها. (السبتي، 2008، صفحة 31)

• أسباب مرتبطة بالمكلفين: نقص الوعي الجبائي لدى المكلفين بدفع الضريبة مما يؤدي إلى عدم وفائهم بالتزاماتهم اتجاه الدولة. (كرش، 2004، صفحة 180)

➤ أنواع المنازعات الجبائية: المنازعات الجبائية في التشريع الجبائي تصنف لعدة معايير تتمثل في:

1) حسب نوع الجباية: وفق هذا المعيار تنقسم المنازعات الجبائية بناء على طبيعة الضريبة المتنازع عنها إلى منازعات متعلقة بالضرائب المباشرة وأخرى متعلقة بالضرائب غير المباشرة. (سوزي، 2008، صفحة 140)

2) حسب المرحلة التي تمر بها الجباية: حسب هذا المعيار تقسم المنازعات الجبائية إلى منازعات مرتبطة بالوعاء الجبائي وأخرى بالتحصيل الجبائي، فمنازعات الوعاء الجبائي هي كل ما يتعلق بأساس حساب الضريبة سواء بتقييم رقم الأعمال. (عليلي، 2009، صفحة 17) أما منازعات التحصيل الجبائي فهي تتعلق بطرق وإجراءات التحصيل الجبائي وليس التحصيل الودي (قاشي، 2015، صفحة 71)

3) من حيث الجهة التي تعرض أمامها المنازعات الجبائية: وفق هذا المعيار تنقسم المنازعات الجبائية إلى نوعين، إما أن تكون منازعات إدارية أو منازعات قضائية فالمنازعات الجبائية الإدارية يكون فيها النزاع

معروضاً أمام الإدارة الجبائية مصدرة القرار، أما المنازعات الجبائية القضائية تكون على مستوى القضاء. (قاشي، 2015، صفحة 71)

ثانياً: العقوبات المتعلقة بالتحصيل الجبائي

تلعب العقوبات دوراً جبائياً متميزاً إذ تتوقف فعالية الرقابة الجبائية على مدى أهمية العقوبات والغرامات المفروضة إلا أن المبالغة في تلك العقوبات قد يكون له أثر عكسي وقد فرض المشرع الجزائري عدة إجراءات عقابية على كل من يخالف القانون الضريبي لضمان التحصيل الجيد للضريبة وزيادة مردوديتها.

➤ **الغرامات الجبائية:** تفرض الغرامات الجبائية على المكلف بالضريبة عن طريق زيادات مالية يجب دفعها، وتختلف حسب الضريبة أو الرسم المفروض وتتمثل في:

1) **العقوبات المتعلقة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):** تتمثل في العناصر الآتية:

حسب المادة 134 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

- يلزم المكلف الذي أخفى مداخل خارج الجزائر سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة دون إدراجها في التصريح بدفع:

✓ تكملة الضريبة المستحقة؛

✓ زيادة مضافة بنسبة 25% على الضريبة؛

✓ تطبق عليه في حالات التهرب أو التصريحات غير الصحيحة العقوبات المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة؛

- يُعاقب المدين أو المستخدم الذي لم يجري الاقتطاع من المصدر للمداخيل الموزعة أو إيرادات الديون والودائع والكفالات أو المرتبات والأجور، أو قام باقتطاعات غير كافية بدفع المبلغ غير المقتطع إضافة إلى غرامة تقدر ب 25%؛

- يفرض غرامة 10% لعدم إيداع جدول الإشعار بالدفع في الآجال المحددة، وترتفع إلى 25% بعد إذار الإدارة الجبائية للمكلف. (المادة 134 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، صفحة 37)

2) **العقوبات المتعلقة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS):** يمكن حصرها في:

- حسب المادة 163 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة تطبق غرامة تقدر ب 1 مليون دج لعدم تقديم التصريح في الأجل، وترتفع إلى 10 ملايين دج إذا لم يقدم الكشف المفصل خلال 30 يوماً بعد الإنذار؛

- تطبق غرامة تتراوح بين 1.000 دج و 10.000 دج لكل خطأ أو إغفال في الوثائق أو المعلومات المقدمة في موجب المادة؛ (المادة 164 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، صفحة 52)

- تنص المادة 165 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أنه تطبق عقوبات (المنصوص عليها في المادة 134-2) على عدم دفع الضريبة كلياً أو جزئياً في الأجل المشار إليه في المادة 159،

بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الأجنبية مسؤولة مع الجهة صاحبة الإنجاز عن الاقتطاعات غير المدفوعة مسؤولة تضامنية؛ (المادة 166 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2025، صفحة 52)

- تفرض مجموعة من العقوبات المنصوص عليها في المادة 165 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على المؤسسات الأجنبية بسبب نقص في رقم الأعمال المصرح به؛

(3) العقوبات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة (TVA)

- حسب المادة 114 من قانون الرسوم على رقم الأعمال تفرض غرامة تتراوح بين 500 دج و2500 دج لمخالفات القانون، في حالات استعمال طرق تدليسية تحدد هذه الغرامة من 1000 إلى 5000؛

- في حالة الإيداع المتأخر لرقم الأعمال تطبق غرامة تقدر ب 10%، ترتفع إلى 25% بعد إعدار مكتوب (شهر واحد)؛ (المادة 115 قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2025، صفحة 35)

- في حال اكتشاف مبالغ تم التملص منها من طرف المدين يتم تطبيق العقوبات التالية:

✓ 10 %، إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها المجموعة في السنة المالية أقل أو تساوي مبلغ 50.000 دج أو يساويه؛

✓ 15%، إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 50.000 دج ويقل أو يساوي عن مبلغ 200.000 دج أو يساويه؛

✓ 25% إذا كان مبلغ الرسوم المتملص منها في السنة المالية يزيد عن مبلغ 200.000 دج.

(المادة 116 قانون الرسوم على رقم الأعمال، 2025، صفحة 35)

➤ **فوائد التأخير:** لا تعتبر فائدة التأخير كعقوبة تأديبية، بل هي آلية مالية تطبق تلقائياً في جميع الحالات التي لم يسدد فيها المكلف بالضريبة المبلغ المستحق كلياً أو جزئياً ضمن الأجل القانوني المحدد.

➤ **الزيادات:** يسعى المشرع الجزائري إلى تحقيق التوازن بين تشجيع الامتثال الضريبي وردع المخالفين، حيث لم يقتصر نظام الجزاءات على حالات عدم تقديم التصريح الضريبي أو التأخر فيه، بل شمل أيضاً التصريحات المقدمة في الميعاد والتي تتضمن أخطاءً أو نقائصاً جوهرية. ففي حالات:

- النقص في التصريح (كالإهمال أو الإخفاء الجزئي للدخل)، تُحدد الزيادات بناءً على مدى تعمُّد

المكلف. فإذا ثبتت سوء نيته (أي التلاعب المُتعمد)، تُضاعف الزيادات بنسبة 25% وفقاً للفصل الثالث من المادة 193، بينما تُخفَّض النسبة إلى 10-15% في حالات حسن النية (الأخطاء غير المقصودة)؛

(فنيديس، 2018، صفحة 369)

- التصريحات المتأخرة أو غير المقدمة، فإن النظام يفرض غرامة تلقائية بنسبة 25% على المبلغ

المستحق، سواءً أكان متعلقاً بالضريبة على الدخل أم على أرباح الشركات، وفقاً للمادة 176 من القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. وتزداد هذه النسبة تصاعدياً في حالات التهرب الضريبي، حيث تُطبَّق

نسب متدرجة حسب حجم المبلغ المتملص منه:

- ✓ 10% إذا كان المبلغ أقل أو يساوي 50.000 دج.
- ✓ 15% للمبالغ ما بين 50.001 و 200.000 دج.
- ✓ 25% للمبالغ فوق 200.000 دج.

المبحث الثالث: فعالية الرقابة في التحصيل الجبائي

تعد الضرائب أحد الركائز الأساسية لتمويل الخزينة العمومية، حيث تساهم في تغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف التنموية للدولة. ومع ذلك يواجه النظام الجبائي العديد من المشاكل المتعلقة بتحصيل الضرائب كظاهري الغش والتهرب الضريبي اللتين تقللان من فعاليته وتهددان استقرار الموارد المالية، لذا تبرز الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز الشفافية وضمان التزام المكلفين بدفع مستحقاتهم.

المطلب الأول: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة التهرب الضريبي

تعتبر الرقابة الجبائية أهم إجراء تسعى الإدارة الجبائية من خلاله الحفاظ على أموال الخزينة، عن طريق محاربة التهرب الضريبي أو التقليل منه باستعمال العديد من السياسات والإجراءات.

أولاً: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه: سنتطرق فيما يلي إلى تعريف التهرب الضريبي وأنواعه.

1. تعريف التهرب الضريبي: هو الممارسة غير قانونية تهدف الى تجنب دفع الضرائب المستحقة للدولة

عبر أساليب احتيالية أو إخفاء المعلومات المالية وفي ما يلي بعض تعاريف للتهرب الضريبي:

➤ **التعريف الأول:** التهرب الضريبي يتمثل في عدم إقرار المكلف بواجبه في دفع الضريبة المترتبة عليه سواء من خلال عدم تقديم البيانات اللازمة طبقاً للقوانين أو تقديم بيانات مضللة وغير كاملة، الهدف منها حرمان الدولة من إيراداتها المالية. (الخطيب، 2000، صفحة 161)

➤ **التعريف الثاني:** كما يعرف التهرب الضريبي بأنه: لجوء الأفراد إلى وسائل غير شرعية للامتناع عن دفع الضرائب المقررة عليهم أو دفعها، ولكن بمقدار أقل من المقدار المحدد قانونياً.

ومن هنا نلاحظ أن للتهرب نوعين أو شكلين رئيسيين وهما التهرب المشروع والتهرب الغير مشروع.

2. أنواع التهرب الضريبي: من خلال تحديد طبيعة التهرب الضريبي لاحظنا انها متعلقة بالكيفية التي يتم

من خلالها التخلص من دفع المستحقات الجبائية، وهذا اما بالغش أو التجنب الضريبي، ونظراً لتداخل وتشابه هذين المصطلحين يجب الفصل بينهما لأنهما ظاهرياً يؤديان الى نفس المعنى، أما جوهرياً فهما غير ذلك ومنه يمكن تصنيفهما من ناحية الشرعية إلى:

1.2. التهرب المشروع: هو فن تقادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي، يقصد بالتهرب الضريبي المشروع قيام المكلف بالضريبة باستغلال ثغرات في التشريعات الضريبية بحيث تمكنه من التملص من دفع الضريبة، وهذا النوع لا ينطوي على أي مخالفة يترتب عليها عقوبة قانونية، لذلك يسمى بالتهرب الضريبي المشروع. (مهداوي، 2015، صفحة 3)

2.2. التهرب الضريبي الغير مشروع: يقصد بالتهرب غير المشروع عندما يقدم المكلف بالضريبة على مخالفة التشريعات الضريبية، باستعمال وسائل الغش بقصد عدم دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من

خلال الامتتاع عن تقديم تصريحات المتعلقة بمدخله أو تقديم تصريح كاذب أو إعداد وثائق وقيود مزيفة.
(حديدي و حمودة، 2019، صفحة 219)

ثانياً: أسباب التهرب الضريبي: يمكن حصر أسباب التهرب الضريبي في عدة نقاط كالتالي:

➤ الأسباب الاقتصادية:

- فترات الأزمات والكساد الاقتصادي التي تقلل السيولة والدخل (ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2011، صفحة 159)، وتضعف القدرة الشرائية للأفراد كركود الاقتصادي الذي حدث بسبب جائحة كورونا؛
- انتشار الاقتصاد الموازي وعدم ضبط السوق أو ضمان حرية المنافسة الشريفة؛ (ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2011، صفحة 159)
- انتشار العملات الرقمية كبيتكوين وصعوبة تتبع المعاملات المشفرة، مما يسهل إخفاء الدخل؛

➤ الأسباب السياسية

- عدم الاستقرار السياسي يضعف ثقة المكلفين في النظام الضريبي؛
- التهرب العابر للحدود واستغلال التباين في الأنظمة الضريبية الدولية؛
- العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدول مثل: روسيا وإيران حالياً تدفع الشركات الى تحويل أموالها بشكل غير قانوني.

➤ الأسباب التكنولوجية

- التجارة الإلكترونية الغير منظمة التي تؤدي الى صعوبة فرض الضرائب على المنصات مثل: "أمازون" أو "علي بابا"؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي من طرف بعض الشركات عن طريق استغلال الخوارزميات المعقدة لإخفاء الأرباح؛
- الاقتصاد التشاركي Gig Economy يتم غالباً عبر منصات رقمية أو تطبيقات الأمر الذي يؤدي الى صعوبة تحديد وعاء ضريبي للعاملين المستقلين.

➤ الأسباب التشريعية

- عدم وضوح النصوص التشريعية الضريبية ووجود ثغرات يتم استغلال من الطرف المتهربين؛
- كثرة التعديلات القانونية التي تترك كل من الإدارة والمكلفين؛
- تأخر التشريعات عن مواكبة التطورات كعدم تنظيم ضرائب الاقتصاد الرقمي أو العملات المشفرة.

المطلب الثاني: الرقابة الجبائية كآلية لمكافحة الغش الضريبي

تعتبر الرقابة الجبائية أهم إجراء تسعى الإدارة الجبائية من خلاله الحفاظ على أموال الخزينة، عن طريق محاربة الغش الضريبي أو التقليل منه باستعمال العديد من السياسات والإجراءات الرقابية كالجبائية.

أولاً: تعريف الغش الضريبي وأنواعه

1. تعريف الغش الضريبي: لقد تعددت آراء وتعريف الباحثين في ظاهرة الغش الضريبي، ونظرا لهذا الاختلاف الواسع سنورد عدة تعريف:

➤ **التعريف الأول:** هو عبارة عن التهرب من الضريبة بطريقة غير مشروعة، أي بمخالفة مباشرة للقانون الضريبي، فهو التخلص من الضريبة وإعطاء عرض خاطئ للواقع، أو تفسير مضل. (ناصر، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2003، صفحة 8)

➤ **التعريف الثاني:** هو خرق للقانون الجبائي بهدف التخلص من الضريبة وتخفيض وعائها. (mehl, 2005, p. 733)

➤ **التعريف الثالث:** الغش الضريبي هو تهرب غير مشروع يعتمد على مخالفة القانون وذلك من خلال إخفاء وعاء الضريبة عن أعين الموظفين المختصين أو كتمان جزء منه. (أحمد، 2012،، صفحة 246)

2. أنواع الغش الضريبي: يمكن تقسيم أنواع الغش الضريبي إلى:

2.1. **الغش البسيط:** هو كل تصرف بسوء نية لأجل التخلص من الضريبة حيث يعتبره المشرع محاولة معتمدة لتظليل الإدارة الجبائية باستعمال عنصر التدليس المتمثل في:

✓ النقص في التصريح؛

✓ التأخر في تقديم التصريح؛

✓ عدم تقديم التصريح نهائيا.

2.2. **الغش المركب:** يستعمل المكلف طرق تدليسية في إقرار أساس الضرائب الناتج عن إرادته في ذلك،

الغش المركب يجمع كل العناصر التي تتضمن مبادئ الغش وهيا نوعان:

✓ الإخفاء المادي عن طريق استعمال فواتير أو الإشارة إلى نتائج لا تتعلق بعمليات فعلية؛

✓ الإخفاء القانوني كأن يقوم المكلف بخلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية. (إردير

و حاج عزام، 2019، صفحة 56)

ثانيا: أساليب مكافحة الغش الضريبي: تتنوع الإجراءات الرقابية والتدابير التشريعية لمكافحة التهرب الضريبي، ويمكن توضيح أبرزها كما يلي:

- **حق الإطلاع:** الأعوان الإدارة الجبائية بواسطة هذا الحق يمكنهم الإطلاع على الوثائق والمستندات والملفات الخاصة بالمكلف بالضريبة؛
- **تقديم إقرار مؤيد باليمين:** تلجأ بعض التشريعات الضريبية إلى الطلب من المكلف حلف يمين بشأن صحة المعلومات التي يقدمها للدوائر الضريبية، إلا أن هذه الطريقة لا تصلح في جميع الدول لذا فإن إستخدامها محدود؛
- **التبليغ بواسطة الغير:** تسمح بعض الأنظمة الضريبية لأي فرد أو جهة مثل البنوك أو الموردين بالإبلاغ عن المعلومات التي تساعد في كشف حالات التهرب الضريبي؛
- **عدم المبالغة في تعدد الضرائب:** يجب أن تتم الأنظمة الضريبية لتكون متناسبة مع الواقع الاقتصادي وقدرات المكلفين، وتجنب التعدد المفرط للضرائب أو فرضها بأسعار غير واقعية؛
- **الجبائية من المصدر:** تلجأ بعض الدول إلى الاستقطاع المباشر من المنبع وهذا بهدف ضمان تدفق منتظم للإيرادات لخزينة الدولة؛
- **فرض عقوبات رادعة على المتأخرين عن الدفع:** تلجأ معظم التشريعات الضريبية إلى وضع غرامات تأخير على المكلفين. (الحاج، 2009، الصفحات 85-86)

المطلب الثالث: أثر الرقابة الجبائية على زيادة التحصيل الضريبي

تمثل الرقابة الجبائية أداة هامة للإدارة الجبائية لمواجهة التهرب والغش الضريبيين، مما يُعزز الحفاظ على المال العام وزيادة الإيرادات الضريبية، وبالتالي دعم تنفيذ السياسات العمومية للدولة.

1. دور فحص المحاسبة من حيث الشكل في زيادة التحصيل الضريبي

- يركز فحص المحاسبة من حيث الشكل على مراجعة الدفاتر والمستندات القانونية للمكلفين بالضريبة للتأكد من مطابقتها للتشريعات؛
- يُسهم في كشف التجاوزات الظاهرية (مثل المستندات غير القانونية) واتخاذ إجراءات ردعية، مما يحد من النوايا التهربية؛

- تعزيز مصداقية البيانات المُقدّمة، وزيادة التحصيل الضريبي. (بن صفي الدين ، 2013 ، صفحة 32)

2. دور فحص المحاسبة من حيث المضمون في زيادة التحصيل الضريبي

- يهدف إلى التحقق من دقة المعلومات والحسابات بعد الفحص الشكلي؛
- تحليل تفاصيل العمليات المالية ومطابقتها مع التصريحات الضريبية؛
- تقييم مصداقية البيانات عبر مقارنتها بالسجلات الفعلية؛
- يُعزز الكشف عن الأخطاء الخفية ويُحسن دقة التقدير الضريبي، خاصة عند تنفيذه من قبل محققين ذوي كفاءة مهنية؛

- رفع كفاءة التقدير الضريبي، وتحسين المردودية المالية للدولة. (العثماني، 2008، صفحة 178)

أ. **التحقيق المحاسبي:** يساهم في زيادة المداخل الجبائية وتحسين مردوديتها من خلال التأكد من صحة التقيدات المحاسبية ومقارنتها مع التصريحات المقدمة من طرف المكلف، عبر التطبيق الجيد لإجراءات التحقيق المحاسبي.

• إجراءات التحقيق المحاسبي:

- انتقاء الملفات المشبوهة ودراستها مسبقا؛
 - فحص الملفات واعداد قوائم تفصيلية بحجم رقم الأعمال الفعلي؛
 - تحديد الفجوات بين التصريحات والواقع. (جباري و عوملي، 2013، صفحة 37)
- ب. **التحقيق المعمق:** هو امتداد لتحقيق المحاسبي يعمل على مراقبة المداخل المصرح بها ومقارنتها مع الأنشطة الفعلية للمكلف من أجل اكتشاف المخالفات والأخطاء وبالتالي فرض غرامات على التصريحات المغلوطة، وزيادة الإيرادات عبر الردع المالي. وتتوقف فعالية هذا التحقيق على:
- كفاءة الهيئات الرقابية في تطبيق القوانين؛
 - تمديد فترة التحقيق عند وجود مؤشرات تهرب؛
 - تكثيف عمليات الرقابية والمعاينة. (الغني، 2010، صفحة 119)

خلاصة

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل استنتجنا ان الرقابة الجبائية هي أحد أهم الاعمدة التي يقف عليها القانون الجبائي لأهميتها في ضمان سيرورته بشكل صحيح، وذلك بالفحص والتأكد من صحة التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، والعمل على منع وكشف عمليات التدليس والتملص التي قد يرتكبها المكلف، وفرض غرامات عليها.

فالأهداف الأساسية للرقابة الجبائية هي قمع التهرب الضريبي وتحقيق الوعي الجبائي لدى المكلفين بالضريبة ومراقبة مصداقية التصريحات، وكذلك الرقابة الجبائية لها دور هام في تعزيز التحصيل الجبائي مما يسهم في تحقيق المداخيل مستحقة لزيادة إيرادات الخزينة العمومية للدولة.

يمكن الإشارة إلى أن التحصيل الجبائي هو آخر مرحلة للضريبة بحيث يتم تحويل دين الضريبة من ذمة المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية ويتم هذا وفق إجراءات سواء كانت ودية من خلال قيام المكلف بتسديد ديونه طواعية للإدارة الضريبية، أو جبرا وذلك بلجوء الإدارة الجبائية لإتباع الطرق القانونية وذلك من أجل الزيادة في تحصيل حقوقها ألا وأن هذه العملية لا تتم إلا بتفعيل نظام الرقابة الجبائية، الذي يعتبر الحل الوحيد لضمان موارد الخزينة العمومية تحقيق التنمية الوطنية والمحلية، ولا يعتبر هذا النظام فعالا إذا لم يدعم بإجراءات حقيقية.

الفصل الثاني: دراسة

ميدانية-مركز الضرائب

لولاية تيارت-

تمهيد

بعد الانتهاء من دراسة الشق النظري للموضوع والذي تناولنا فيه مختلف الجوانب المرتبطة بالرقابة الجبائية والتحصيل الجبائي، وكون أن للرقابة الجبائية دور فعال في الكشف عن الأوعية الضريبية الحقيقية للمكلفين ومساهمتها في الحد من التهرب والغش الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية.

وكمدخل سنقوم بإعطاء لمحة عن مركز الضرائب لولاية تيارت في المبحث الأول أما في المبحث الثاني سنوضح ما مدى مساهمة الرقمنة في دعم الرقابة الجبائية وسنحاول تدعيم الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى الدراسة التطبيقية وهذا بأخذ حالة تخص التحقيق المحاسبي في المبحث الثالث.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت.

المبحث الثاني: التحول الرقمي في المنظومة الضريبية: تفعيل آليات الرقابة الجبائية والرفع من معدلات التحصيل الجبائي.

المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة أشغال بناء.

المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية تيارت

في إطار سعي الإدارة الجبائية لتقريب المسافة مع المكلف بالضريبة، فإن فتح مركز الضرائب من بين الهياكل المستحدثة أنشأ قصد عصرنه الهياكل القديمة لإدارة الضرائب، واستجابة إلى ضرورة تحسين عملية التسيير والمراقبة للمكلفين، وعليه سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم مركز الضرائب لولاية تيارت وإبراز أهم المهام التي يقوم بها إضافة إلى هيكله التنظيمي ومختلف مصالحه.

المطلب الأول: تعريف مركز الضرائب ومهامه**أولاً: التعريف بمركز الضرائب لولاية تيارت**

يعود الأساس القانوني لإنشاء مركز الضرائب بتيارت إلى المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، الذي يحدد بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، حيث نجد المادة 02 من نفس المرسوم أعلاه تنص أن من بين المصالح الخارجية للإدارة الجبائية نجد مراكز الضرائب، بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات المديرية الجهوية للضرائب المصالح الجهوية للبحث والمراجعات المراكز الجهوية للإعلام والوثائق المديرية الولائية للضرائب المراكز الجوارية للضرائب.

تم الشروع في بناء مركز الضرائب بولاية تيارت في نهاية سنة 2001، ودخل حيز الخدمة الرسمية في 07/10/2014.

مركز الضرائب هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي كانت تتكفل بها المفتشيات والقابضات ومديريات الضرائب الولائية، هو تابع محليا للمديرية الولائية للضرائب بتيارت وإقليميا للمديرية الجهوية للضرائب بشلف، تختص حصريا بتسيير الملفات، والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذا أصحاب المهن الحرة وكما تختص بتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

ثانياً: مهام مركز الضرائب لولاية تيارت

تتمثل مهام مركز الضرائب فيما يلي:

❖ في مجال الوعاء

- ✓ تمسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- ✓ تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

❖ في مجال التحصيل

- ✓ تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- ✓ تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

❖ في مجال الرقابة

- ✓ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها، وتستغلها وتراقب التصريحات؛
- ✓ تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

❖ في مجال المنازعات

- ✓ تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- ✓ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- ✓ تعوض قروض الرسوم.

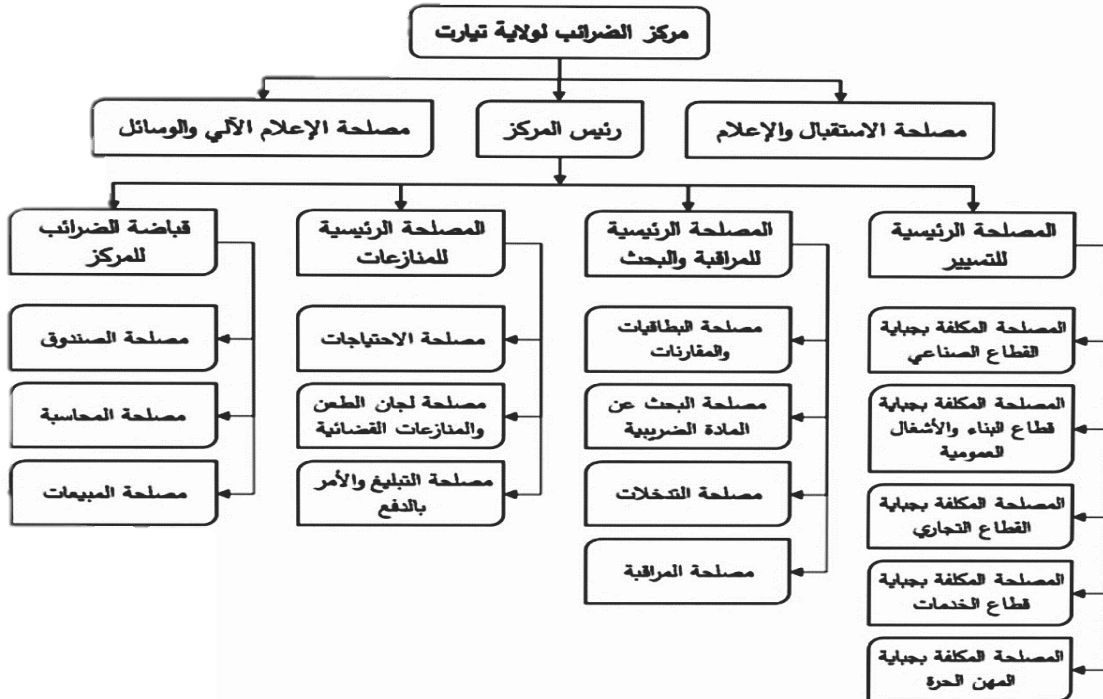
❖ في مجال الاستقبال والإعلام:

- ✓ تتضمن مهمة الاستقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛
- ✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
- ✓ تنظيم المواعيد وتسييرها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت

سنتطرق في هذا المطلب لتقديم الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت والذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006، والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، فهو مهيكّل على النحو التالي: (الملحق رقم 01)

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة بمصلحة الإعلام الآلي والوسائل

❖ تم تنظيم مركز الضرائب لولاية تيارت في 3 مصالح رئيسية وقبضة ومصحنتين مساعدتين كما تم توضيحه في الشكل السابق (الشكل رقم 07) وفيما يلي شرح موجز لمهام هذه المصالح

أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير: وتكلف بـ:

- ✓ التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين المركز الضرائب؛
- ✓ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلًا مفوضًا للمدير الولائي للضرائب؛
- ✓ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة المحاسبية؛
- ✓ إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

- ✓ المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة؛
- ✓ المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية.

ثانياً: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث: وتكلف بـ:

- ✓ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
- ✓ اقتراح عمليات المراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات التصريحات المكلفين بالضريبة التابعين المراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية.

وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:

- ✓ تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام؛
- ✓ مركز المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.
- 2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:
- ✓ إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- ✓ اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقاً من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3. مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- ✓ برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا الإنجاز في عين المكان لكل المعايير الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛

✓ اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقاً من المعلومات المجمعة.

4. مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- ✓ إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات في عين المكان؛
- ✓ إعداد وضعيات إحصائية دورية تتعلق بإنجاز برامج المراقبة وتقديم مردودها.

ثالثاً: المصلحة الرئيسية للمنازعات وتكلف بـ:

- ✓ دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتج عن فرض ضرائب، أو زيادات، أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

وتعمل هذه المصلحة على تسيير:

1. مصلحة الاحتياجات: وتكلف بـ:

- ✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المتحجج عليها؛

✓ دراسة طلبات تتعلق بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

✓ معالجة منازعات التحصيل.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية: وتكلف بـ:

- ✓ دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة ولاختصاص لجان الطعن بالإعفاء؛
- ✓ المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب والطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع: وتكلف بـ:

- ✓ تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وعلى المصالح المعنية؛
- ✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛
- ✓ إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

رابعاً: قباضة الضرائب للمركز: وتكلف بـ:

- ✓ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - ✓ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - ✓ مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.
- تعمل هذه المحاسبة على تسيير:

✓ مصلحة الصندوق؛

✓ مصلحة المحاسبة؛

✓ مصلحة المتابعات.

خامسا: مصلحة الاستقبال والإعلام: تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

✓ نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية خاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

سادسا: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بـ:

✓ استغلال التطبيقات وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها؛

✓ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.

المطلب الثالث: تقديم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

بحكم أنه من بين الأهداف الأساسية للإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية للحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي في إطار السعي إلى تعزيز التحصيل الضريبي، ومن بين هذه الإصلاحات إستحداث مركز الضرائب الذي ينقسم إلى مصالح تم ذكرها سابقا، ففي هذا المطلب سنتطرق إلى التعريف بالمصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.

أولا: تعريف المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

تكتسب المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث أهمية كبيرة شأنها شأن باقي المصالح التابعة لمركز الضرائب وهي تتكفل بعملية الرقابة للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب، أي أنها تقوم بالإشراف على كل ما يتعلق بملفات المكلفين بالضريبة الخاضعين لعملية المراقبة، حيث تضم رئيس المصلحة وأعاون إداريين مؤهلين قانونيا ذو كفاءة وخبرة.

ومن أبرز مهامها:

✓ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛

✓ اقتراح عمليات مراقبة وإنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات

التصريحات المكلفين بالضريبة التابعين للمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية

دورية.

ثانيا: هيكلية المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

تضم المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث أربعة مصالح فرعية وهي:

1. البطاقات والمقارنات: وتكلف بـ:

✓ تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛

✓ مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛

✓ التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

2. مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق: وتقوم بـ:

- ✓ إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع؛
- ✓ اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

3. مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- ✓ برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا إنجاز فيعين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها؛
- ✓ اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات والاستعلامات المجمعة.

4. مصلحة المراقبة التي تعمل في شكل فرق: وتكلف بـ:

- ✓ إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان؛
 - ✓ إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.
- المبحث الثاني: التحول الرقمي في المنظومة الضريبية وتفعيل آليات الرقابة الجبائية والرفع من معدلات التحصيل الجبائي**

بات التحول الرقمي ركيزة أساسية لإصلاح الأنظمة الضريبية عالميا، حيث يسهم في تعزيز الشفافية وتبسيط الاجراءات وزيادة فعالية الرقابة. وفي هذا الاطار يبرز التصريح الالكتروني الذي يعتبر أهم الوسائل التي يستخدمها المكلفون في الوفاء بالتزاماتهم الضريبية، ما ألزم الادارة الضريبية استحداث أنظمة التصريح عن بعد من أجل تسهيل عملية الإجراءات الضريبية وتحسين العلاقة ما بين المكلفين بالضريبة والادارة الضريبية

المطلب الأول: الرقمنة الجبائية بين تسهيل المعاملات وتعزيز الرقابة

بذل المشرع الجزائري جهودًا لرقمنة الإجراءات الجبائية، عبر تطوير منصات إلكترونية لتقديم الإقرارات وسداد المستحقات، وربط البيانات بين الجهات المعنية، في مسعى جاد لتحقيق التحول الرقمي الشامل، الذي يهدف ليس فقط إلى تبسيط العمليات، بل أيضًا إلى تعزيز الشفافية وترشيد الرقابة، بما يواكب التوجهات الحديثة لإدارة الأنظمة الضريبية في العصر الرقمي.

أولاً: تبسيط الإجراءات الإدارية

عملت المديرية العامة للضرائب على إدخال العديد من التغيرات على الإدارة الجبائية في السياسة المتبعة لعصرنتها، ومن بين هذه التغيرات نذكر ما يلي:

- إنشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب
- رقمنة إجراءات الترقيم الجبائي
- نافذة التوثيق الجبائي؛
- اعتماد قوانين الفحص الإلكتروني
- تطوير نظام لتحميل الوثائق والتصريحات عن بعد؛

- إنشاء بوابة التصريح الإلكتروني جبايتك؛

- إنشاء بوابة مساهمتك؛

- طلب التوطين البنكي عن بعد.

كل هذه الإجراءات ساهمت في تخفيف العبء الإداري على المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية خاصة فيما يتعلق بالوثائق الورقية والتي تم التخفيض في عددها عند تسليم الوثائق الجبائية، والجدول أسفله يوضح كم أصبح عددها قبل وبعد العصرنة.

الجدول رقم (1-2): يمثل عدد الوثائق المطلوبة قبل وبعد عصرنة الإدارة الجبائية.

الإجراءات الإدارية	عدد الوثائق المطلوبة قبل العصرنة	عدد الوثائق المطلوبة بعد العصرنة
ملف الأشخاص الطبيعيين	09	04
ملف الأشخاص المعنويين	11	06
ملف التوقف عن النشاط	07	02
ملف الاستعادة من نظام المزايا الجبائية	15	03
ملف مستخرج من جدول الضرائب	03	01

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع المديرية العامة للضرائب <http://mfdgi/imag/pdf>

الجدول رقم (2-2): يمثل الفرق بين طبيعة التعامل بين المكلف والإدارة الجبائية في ظل الرقمنة

الجانب	قبل العصرنة	بعد العصرنة
التواصل	عبر الزيارات المدنية	عبر المنصات الإلكترونية.
متابعة الملفات	الإعتماد على الاستعلامات الهاتفية أو الزيارات	تبع إلكتروني لحالة الملف عبر رموز مخصصة (QR Code)
تصحيح الأخطاء	تقديم طلبات تصحيح ورقية مع مستندات داعمة	تعديل البيانات مباشرة دون حاجة لزيارة.

المصدر: مركز الضرائب لولاية تيارت

على الرغم من النجاح النسبي للجزائر في رقمنة الإجراءات الجبائية عبر تبني عدة منصات إلكترونية مثل "جبايتك" و"مساهمتك"، إلا أن هذه الجهود ظلت غير شاملة، حيث اقتصر بشكل أساسي على المكلفين التابعين لمديرية كبريات المؤسسات، الذين يشكلون النسبة الأكبر من الإيرادات الضريبية، بينما تركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي الذي يُشكل نحو 40% من الاقتصاد خارج نطاق التحول الرقمي، كما اتضح خلال جائحة كورونا، حيث واصلت كبريات المؤسسات تقديم إقراراتها إلكترونياً دون انقطاع، بينما عانى الآخرون من تأخير كبير بسبب اعتمادهم على الإجراءات الورقية.

ويعود هذا التباين إلى عدة عوامل، منها البنية التحتية الرقمية غير المتكافئة بين المناطق الحضرية والريفية، والقصور التشريعي الذي لم يلزم جميع الفئات بالرقمنة، وقد انعكس هذا التفاوت سلباً على العدالة الضريبية، حيث تُظهر بيانات وزارة المالية (2023) أن التهرب الضريبي في القطاع غير الرسمي بلغ 60%،

بينما تراجعت الثقة في النظام الجبائي لدى المؤسسات الصغيرة، التي ترى في الرقمنة أداة لتعزيز امتيازات الكبار على حساب الصغار. وعلى الرغم من تصنيف الجزائر في مراكز متأخرة عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الإلكترونية (المركز 126 عام 2022)، فإن تعميم الرقمنة الجبائية يظل ضرورة ملحة لتحقيق شمولية النظام الضريبي، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المكلفين، وهو ما يتطلب استراتيجية متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية، وتعديل الإطار القانوني، وتغيير الثقافة المؤسساتية والمجتمعية نحو تقبل التحول الرقمي كمدخل لشفافية النظام الضريبي بأكمله.

ثانياً: إستحداث هيئات جديدة لمحاربة التهرب الضريبي

في إطار عصرنة الإدارة الجبائية تم استحداث كل من مجلس الأعلى لضبط الواردات والمجلس الوطني للجبائية.

1. المجلس الأعلى لضبط الواردات: جاء في الجريدة الرسمية العدد 49 المرسوم التنفيذي رقم 23 - 284

المؤرخ في 01 أوت 2023 والمتضمن تأسيس المجلس الأعلى لضبط الواردات، حيث من أبرز مهامه هو تتبع وضبط حجم الاستيراد حيث أنه من أكبر القطاعات التي يتم التهرب ضريبياً فيها بتضخيم الفواتير، وهنا يظهر دور هذه الهيئة في محاربة الغش الضريبي بتتبع المكلفين بالضريبة العاملين في هذا القطاع من جهة ضبط الواردات من جهة أخرى تدعيم الاقتصاد الوطني من أجل التوسيع في الوعاء الضريبي، حيث سيساهم في تفعيل الرقابة الجبائية من ناحية الحصول على المعلومة الجبائية التي ستساعد على حصر عدد المكلفين المتهربين ضريبياً في القطاع وإخضاعهم للضريبة. وقد نصت المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 23 - 284 على أن المجلس الأعلى لضبط الواردات يكلف بـ:

- تحديد وتوجيه السياسة المنتهجة في مجال ضبط الواردات؛
- اقتراح تدابير لتحسين نظام المعلومات المتعلقة بتحديد حاجات السوق الوطنية؛
- اقتراح التدابير الرامية إلى مكافحة الممارسات التجارية غير المشروعة عند الاستيراد؛
- إجراء تقييم دوري للمعطيات المتعلقة بالميزان التجاري، لا سيما فيما يتعلق بالاستيراد؛
- اقتراح تدابير تعزيز التنسيق بين القطاعات في مجال ضبط الواردات؛
- اقتراح التدابير الرامية إلى تعزيز محاربة تضخيم الفواتير عند الاستيراد؛
- وزيادة على المهام المذكورة أعلاه، يمكن المجلس النظر في أي مسألة ذات منفعة عامة واستراتيجية تتعلق بعمليات الاستيراد. (المرسوم الرئاسي رقم 23 - 284 المؤرخ ب 01 أوت 2023 الموافق ل 14 محرم 1445 الصادر في الجريدة الرسمية، 2023، صفحة 8)

2. المجلس الوطني للجبائية: يعتبر هذا المجلس هيئة استشارية تقع تحت وصاية وزير المالية تم تنصيب

أعضائه بتاريخ 10 جويلية 2023 بعد تجميد نشاطه لعدة سنوات وهذا في إطار عصرنة الإدارة الجبائية، حيث يتولى المجلس الوطني للجبائية تقييم النظام الجبائي ومدى ملاءمته مع الأهداف المرسومة والمتعلقة خاصة بتوازن المالية العمومية وتحقيق النجاعة الاقتصادية والعدالة الجبائية، وأيضاً التحاور مع المتعاملين

الاقتصاديين والاجتماعيين (البنوك، مدراء الشركات المستشارين الجبائيين، الأسرة الجامعية) من أجل إعطاء رأيهم في القرارات والقوانين الجبائية من أجل تفعيل المنظومة الجبائية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)

المطلب الثاني: أدوات الرقابة التكنولوجية في ظل التوسع الرقمي للأنظمة الجبائية

تسعى الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تحديث بنيتها التنظيمية وتكييفها مع المتغيرات العالمية المتسارعة، من خلال التحول نحو إدارة نشطة وديناميكية تركز على تبني الثقافة الرقمية، بعد تبني الإدارة الإلكترونية خطوة استراتيجية تتطلب استثمار جهود مكثفة وإظهار فعالية عالية لمواجهة التحديات المتزايدة بكفاءة في هذا السياق، بادرت الإدارة الجبائية إلى إطلاق عدة أدوات تكنولوجية تسعى إلى ترقية الرقابة الجبائية وتمثل هذه الأدوات في مختلف الأنظمة الجديدة للتصريحات الإلكترونية.

أولاً: التصريحات الجبائية الإلكترونية

1) مفهوم التصريح الإلكتروني: هناك عدة تعاريف من بينها:

• **التعريف الأول:** هو تمكين المكلفين من تقديم التصريحات الضريبية والبيانات والملفات ذات الصلة بسهولة ودقة باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة، مثل الإنترنت لنقلها بطريقة عصرية إلى الإدارة الضريبية. (بساس و محتال، أثر تطبيق نظام التصريح الإلكتروني في الرقابة الشكلية، 2020، صفحة 60)

• **التعريف الثاني:** هو توفير تطبيق من قبل الإدارة الجبائية يتيح للمكلفين تحميل ملفاتهم الخاصة وملء النماذج المطلوبة، ويتمكن المكلف من متابعة حالة ملفه من خلال تلقيه تنبيهات عبر شاشة التنبيهات أو حسابه الشخصي أو البريد الإلكتروني، وذلك المعرفة ما إذا كان قد تم قبول ملفه أم تم رفضه من قبل الإدارة الجبائية. (قناص و زين، 2021، صفحة 220)

يتضح من ذلك أن نظام التصريح الإلكتروني يهدف إلى تحديث وتحسين إدارة الضرائب، حيث يساعد في تبسيط وتسهيل عملية التصريح الجبائي، مما يوفر الوقت والجهد للمكلفين بالضريبة ويقلل من المدة الزمنية المطلوبة لإنجاز الإجراءات الضريبية. وهو وسيلة مساعدة لإدارة الجبائية في تحسين كفاءتها وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالضرائب وتحقيق أهدافها بطريقة أكثر فاعلية.

2) أهداف التصريح الإلكتروني: يهدف إلى:

- ✓ تحقيق فهم شامل للمكلفين بالضريبة وفقاً لظروفهم الخاصة وخصائصاتهم؛
- ✓ تعزيز ثقافة الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، من خلال تبني تقنيات التحصيل الإلكتروني؛
- ✓ المساهمة في تقليل النسبة التي تشكلها الديون الضريبية الصعبة غير قابلة للتحصيل وبالتالي يسهم هذا النظام في زيادة معدلات التحصيل الضريبي؛
- ✓ تعزيز الوعي الضريبي وتحفيز المكلفين على الالتزام بواجباتهم؛
- ✓ المعالجة السريعة لطلبات واحتياجات المجتمع الضريبي، بما في ذلك القضايا الجبائية والاستجابة لاحتياجات التحسين في الخدمات العامة على مستوى الإدارة الجبائية؛
- ✓ المعالجة الفعالة والسريعة لعدد كبير من التصريحات الضريبية المقدمة من المكلفين بالضريبة في وقت واحد؛

✓ الرصد السريع والفعال عن المكلفين بالضريبة الذين يحاولون التهرب من الالتزامات الضريبية والاحتيايل الضريبي؛

✓ توسيع قاعدة الضريبة وتخفيض معدلات الغش الضريبي، وبالتالي زيادة عائدات الخزينة وتحسين الأداء الجبائي؛ (بوزيان و محمود، 2021، صفحة 156)

✓ تحسين جودة الخدمة وتقليل العبء عن المكلفين بالضريبة، من خلال تبني نظام التصريح الضريبي الإلكتروني. (بودالي و بوشنب، 2020)

ثانيا: الأنظمة الإلكترونية التي تبنتها الجزائر

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى تطوير المجال الإلكتروني في مختلف المديريات والهيئات ومن بينها المديرية العامة للضرائب، حيث قامت الجزائر بعدد من الإضافات.

1) الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية (<http://www.mfdgi.gov.dz>): تسعى المديرية العامة للضرائب إلى تعزيز علاقتها مع المكلفين بضريبة لضمان الشفافية وتسهيل التفاعل حيث نجد في هذا الموقع الإلكتروني كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، بالإضافة إلى بعض الخدمات الرقمية المتمثلة في إمكانية تحميل الوثائق كالتصريحات والكشوفات والحصول على التقييم الجبائي، حيث تهدف الإدارة الضريبة إلى نشر مختلف المعلومات الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة. (المديرية العامة للضرائب، 2025)

2) بوابة التصريح الإلكتروني "مساهمتك": (moussahamatic): هيا بمثابة تجربة جديدة للإجراءات عن بعد تهدف هذه البوابة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط تنفيذ الالتزامات الجبائية للمكلفين عبر تمكينهم من التصريح ودفع الضرائب عن إلكترونيا فهي تخص المكلفين بالضريبة للخاضعين للنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، تم تفعيل هذه البوابة على مستوى قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي تفتقر إلى مركز ضرائب أو المركز للضرائب.

❖ في 31 أوت من سنة 2022 تم تعميم بوابة مساهمتك في 186 قباضة حسب تصريحات المديرية المديرية العامة للضرائب.

خطوات انشاء حساب في بوابة مساهمتك

لإنشاء الحساب الخاص، للتصريح والدفع عن بعد عبر بوابة "مساهمتك" لابد أن يمتلك المكلف رقم التعريف الجبائي NIF الذي يمظن الحصول عليه عبر الرابط التالي: <https://nifenlige.mfdgi.gov.dz> وبعد الحصول عليه يمكن للمكلف التسجيل في بوابة "مساهمتك"؛

- كخطوة أولى الولوج للتسجيل عن بعد عبر الموقع <https://moussahamatic.mfdgi.gov.dz>

- انقر على الرابط " أنشئ حسابي الخاص"؛

الشكل (02-02): إنشاء بوابة حساب عبر بوابة مساهمتك

أنشئ حسابي الخاص

- ادخال رقم التعريف الجبائي NIF؛

إدخال رقم تعريفكم الجبائي

- بمجرد تحميل البيانات، اتباع الخطوات وملئ جميع الفراغات المعروضة؛

- الخانات الحمراء اجبارية الملء بينما الخضراء اختيارية.

التحقق من المعلومات التي تم ادخالها، تعليم علامة موافق على Captcha والضغط على الزر

Sauvegarde

- بمجرد الانتهاء من عملية التسجيل يتم عرض رسالة تشير الى نجاح العملية؛

- يتم عرض اشعار التسجيل في شكل PDF مع الاحتفاظ به بالنقر على الزر Enregistrer.

- ثم تحميل اشعار التسجيل وطباعته؛

- وأخيرا دفع ملف الانخراط لدى القبضة.

❖ بعد حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج الى موقع المديرية العامة للضرائب <https://www.mfdgi.dz> وذلك من خلال:

- النقر على فضاء الإجراءات عن بعد ثم الضغط على الرابط المقابل لخدمات بوابة "مساهمتك"؛
 - يتم عرض البوابة العامة ل "مساهمتك" يتم الضغط على "الفضاء الخاص".
- الشكل رقم(3-2): بوابة الإجراءات عن بعد



- بمجرد الدخول إلى الفضاء تظهر النافذة التالية.

الشكل رقم (4-2): تسجيل الدخول في بوابة مساهمتك



❖ وبهذا يتم الدخول إلى الفضاء الخاص على بوابة مساهمتك، وسيطلب منك تلقائياً تغيير كلمة المرور الأولية، وإمكانية استخدام هذه البوابة لتصريح والدفع.

3) بوابة التصريح الإلكتروني "جبايتك"

1.3 مفهوم نظام التصريح الجبائي "جبايتك"

في إطار رقمنة الخدمة العمومية انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل المعلومات الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في علاقتها مع المكلف بالضريبة، وهذا باستحداث نظام التصريح عن بعد جبايتك وذلك تحت شعار قم بالتصريح والدفع ... دون التنقل الى مصالحنا، كما كان اعتماد تقنية التصريح عبر الإنترنت والدفع الإلكتروني لكافة الضرائب والرسوم بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات كخطوة أولى باعتباره شيء إلزامي، أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب فإن نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم.

2.2) خطوات انشاء حساب في بوابة "جبايتك"

بغية تعزيز الخدمات الرقمية، قامت المديرية العامة للضرائب، بوضع في اطار النظام المعلوماتي "جبايتك"، بوابة خاصة بالتصريح عبر الأنترنت لفائدة المكلفين بالضريبة التابعيين لمديريات كبريات المؤسسات ولمراكز الضرائب ولمراكز الضرائب الجوارية، ويخضع اللجوء إلى هذه الصيغة من التصريح بالضرائب إلى الانخراط الطوعي المسبق. (شرواطي، 2022، صفحة 397)

❖ يمكن الولوج إليها عبر العنوان الإلكتروني التالي: <https://jibayatic.mfdgi.dz> ، للاستفادة من الخدمات

الرقمية يتعين على المكلف بالضريبة اكتتاب طلب انخراط للتصريح عن بعد وذلك بإعداد ملف يتم تحميله من نفس البوابة "جبايتك" والذي يشمل:

✓ استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة؛

✓ دفتر الأحكام العامة؛

✓ كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة (3) حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها؛

✓ وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص المضي استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان

ممضي الاستمارة ليس ممثله القانوني.

- من أجل إيداع طلب الانخراط يتعين على المكلف بالضريبة طلب موعد ما من خلال البوابة أو عن طريق التقدم على مستوى مصلحة الاستقبال والإعلام؛

- في يوم الإيداع يتلقى المكلف بالضريبة تحت ظرف مغلق رمزه السري؛

- عند حصول المكلف بالضريبة على كلمة الدخول يقوم بالولوج إلى الموقع "جبايتك"

<https://jibayatic.mfdgi.dz> فتظهر النافذة التالية:

الشكل رقم (5-2): تسجيل الدخول في بوابة جبايتك

- عند الدخول لأول مرة تصبح خدمة الدفع الإلكتروني جاهزة لإستخدام.

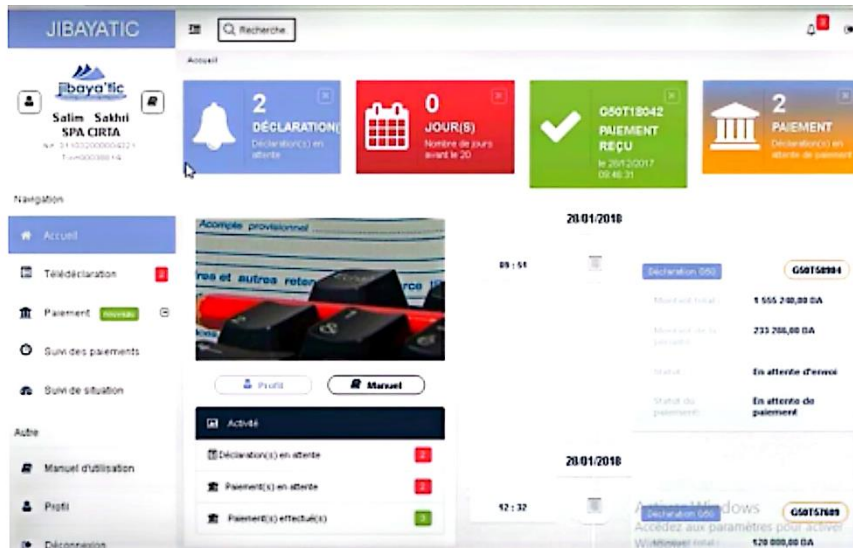
❖ الصفحة الرئيسية والتي تنقسم إلى 3 أجزاء:

✓ الجزء الأول على اليسار خاص بقائمة التصفح؛

✓ الجزء الثاني على اليمين خاص بالإشعارات مثل: التصريحات المعلقة، المدفوعات، المدفوعات المعلقة.

❖ الصفحة الرئيسية للبوابة تحتوي على معلومات واختصارات للتصريحات.

الشكل رقم (6-2)، بوابة جبايتك



❖ تقدم بوابة "جبايتك" بالعديد من الخدمات مثل:

- الولوج الى بيانات التعريف الخاصة؛
- إمكانية طبع الإشعار بالدفع يتضمن تفاصيل الضرائب والمبالغ المصرح بها؛
- دفع الضرائب والرسوم المصرح بها الكترونيا للمكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات بترخيص اقتطاع المبالغ الواجب دفعها مع حسابهم البنكي مباشرة؛
- متابعة مستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع المنجزة.

المطلب الثالث: مساهمة رقمنة الإدارة الجبائية في دعم الرقابة الجبائية

تطورت رقمنة الإدارة الجبائية لتكون اداة أساسية في دعم الرقابة الجبائية من خلال استخدام التكنولوجيا المتقدمة والحاسب الآلي هدفها تحويل الأعمال والخدمات الإدارية التقليدية الى اعمال وخدمات الكترونية من خلال تسهيل عمليات التحقق.

الفرع الأول: مساهمة الرقمنة في دعم الرقابة على الوثائق

- تقليل الأخطاء البشرية من خلال ادخال البيانات وتقلل من احتمالية الأخطاء؛
- امكانية الوصول الى الوثائق الضريبية بسرعة وسهولة من خلال الرقمنة؛
- تسهيل عمليات التدقيق والمراجعة من خلال تبادل المعلومات إلكترونيا ما بين جميع الأطراف المتدخلة في عملية الرقابة الجبائية (المكلف الإدارة الجبائية البنوك...)
- تمكن من تتبع محاولة تزوير الوثائق أو تغييرها بدون إشعار المكلف؛
- استخدام التحقيقات الضريبية الذكية لاكتشاف أنماط مشبوهة في الوثائق، مما يعزز فعالية الرقابة الجبائية؛
- امكانية اعداد تنبيهات آلية للتبليغ عند اكتشاف أي مخالفات أو تصرفات غير عادية في الوثائق الضريبية؛

- تمكن الرقمنة من مراقبة سير العمل والتدقيق بشكل أكثر فاعلية، والكشف عن أي تجاوزات أو تلاعب في البيانات بسهولة أكبر؛
- ان ادخال الرقمنة في عملية الرقابة على الوثائق هدفها الاستغناء الرقابة اليدوية وتوفير الجهد وتقليل الأخطاء إلى أقل مستوى وسهولة تحديد الخطأ وتصحيحه؛
- تطبيق تقنيات الأمان الرقمي مثل التشفير الحماية الوثائق الحساسة من الوصول غير المصرح به؛
- تمكن من تنظيم وتصنيف الوثائق الرقمية بشكل مرن وفعال، مما يسهل عملية البحث والاسترجاع لاحقاً؛
- تقلل الرقمنة للإدارة الجبائية من تكاليف الصيانة والإدارة للمستندات الرقمية؛
- وبشكل عام تجعل الرقمنة عملية الرقابة على الوثائق أكثر فعالية مما تساهم في تبسيط وتحسينها وذلك بحماية البيانات وجعلها أكثر فعالية وأماناً.

الفرع الثاني: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المحاسبي

- توفر الرقمنة عدة تسهيلات في عملية التحقيق المحاسبي منها:
- يمكن للرقمنة تسريع عملية التحقيق المحاسبي من خلال الوصول السريع للبيانات المالية وتحليلها بشكل فوري؛
- توفر الرقمنة تخزيناً آمناً وموثوقاً للبيانات المحاسبية مما يضمن الحفاظ على سجلات دقيقة ومتكاملة للتحقيقات الحالية والمستقبلية؛
- تساهم الرقمنة عملية التحقيق المحاسبي في تحسين جودة ودقة عمليات التحقيق والفحص المالي؛
- تساعد الرقمنة على اكتشاف الأخطاء والمخالفات بشكل أفضل؛
- تسهل على السلطات الجبائية رصد التلاعبات المحتملة وتجنب التهرب الضريبي؛
- تطبيق العقوبات على المتجاوزين بشكل أكثر فعالية.

الفرع الثالث: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المصوب

- توفر الرقمنة تسهيلات في عملية التحقيق المصوب عبر:
- القدرة على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة بشكل آلي كما تساعد على اكتشاف الانتهاكات بشكل أسرع وأكثر دقة؛
- تساعد الرقمنة في تتبع العمليات المالية وتحليل النماذج الاقتصادية للأفراد والشركات؛
- تحقيق نتائج محاسبية دقيقة وموثوقة بشكل أكبر؛
- يمكن استخدام الأدوات الرقمية لتقديم الأدلة والوثائق بشكل مباشر ومنظم مما يجعل عملية التحقيق أكثر فعالية وشفافية.

الفرع الرابع: مساهمة الرقمنة في عملية التحقيق المعمق

- تساهم الرقمنة في عملية التحقيق المعمق من خلال:
- دعم الرقابة الجبائية عن طريق توفير قدرات تحليل متقدمة للبيانات المالية والضريبية؛

- تمكن من الاكتشاف المبكر للانتهاكات الضريبية والتلاعب المحتمل في البيانات والتي تكون غير ملحوظة بواسطة الطرق التقليدية؛
- تساعد على زيادة كفاءة الرقابة الجبائية وتحسين قدرتها على فحص الاحتمالات وتطبيق العقوبات على المتجاوزين؛
- تعميم عملية الرقمنة تسهل عمل الادارة الجبائية من خلال تواصلها مع مختلف الجهات الخارجية (الجمارك، البلديات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، مصالح أملاك الدولة كالحفظ العقاري صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكلاء السيارات البنك...) لاكتشاف الأشخاص الطبيعيين الذين يمتلكون أملاكاً لم يتم الإفصاح عنها.

المبحث الثالث: دراسة حالة مؤسسة أشغال بناء

تعتبر عملية التحقيق في المحاسبة من أنجح الآليات التي تتخذها الإدارة الجبائية لمراقبة تصريحات المكلف، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى عملية التحقيق في محاسبة المكلف الذي هو عبارة عن مؤسسة ذات قطاع أشغال بناء، حيث أنه كان من الصعب جدا الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بهذه المؤسسة نظرا السرية المعلومات.

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية لعملية الرقابة الجبائية

أولاً: التعريف بالمؤسسة التي هي محل الرقابة الجبائية: هي مؤسسة ذات شخص طبيعي تمارس أشغال بناء، خضعت لرقابة التحقيق الجبائي برنامج 2018، سنوات المراقبة هي: 2014، 2015، 2016، 2017، وكانت الضرائب والرسوم التالية هي المعالجة:

- الرسم على النشاط المهني TAP؛
- الرسم على القيمة المضافة TVA؛
- الضريبة على الدخل للأجور والمرتبات؛
- لضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛
- حقوق الطابع وكل الضرائب والرسوم الأخرى.

ثانياً: المرحلة التمهيدية: يقوم العون المحقق بعد الاطلاع على الملف الجبائي للمكلف الخاضع للرقابة من أجل معرفة المعلومات الأساسية عنه والقيام بمجموعة من الأعمال التمهيدية كالتالي:

1. وضع بطاقة معلومات عن المؤسسة: (الملحق رقم 02)

- العنوان التجاري؛
- رقم السجل التجاري؛
- الرقم الجبائي للشركة؛
- تاريخ بداية عملية التحقيق المحاسبي: 17/08/2018؛
- رقم القضية.

2. فحص مختلف الوثائق والتصريحات: يقوم المحقق بفحص الوثائق والتصريحات التي يتضمنها الملف الجبائي، وبالأخص مراقبة التصريحات الجبائية G50 التي تعبر عن ملخص التصريحات المقدمة من طرف المكلف. (الملحق رقم 03)

3. ملأ بيان مقارنة الميزانيات: هي وثيقة تحتوي على جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بحسابات الميزانية لأربع سنوات الأخيرة الغير متقدمة 2014-2015-2016-2017.

4. ملأ كشف مقارنة حسابات النتائج: يسمح بالتحقيق من مدى صحة وصدق التصريحات المقدمة لكل السنوات الخاضعة للرقابة.

ثالثا: الانطلاق في عملية التحقيق: إرسال إشعار بالتحقيق "انظر (الملحق رقم 04)" مرفوقا بميثاق المكلف الخاضع للتحقيق قبل 10 أيام، لتحضير الدفاتر والوثائق المحاسبية اللازمة.
المطلب الثاني: المرحلة الميدانية لعملية الرقابة الجبائية.

أولا: التقييم الأولي لعملية الرقابة الجبائية: بعد انقضاء الأجل المحددة للمكلف، تم الانتقال إلى مقر نشاط المعني بتحقيق الجبائي، وأثناء عملية التحقيق تم ملاحظة أن هناك غياب في المخزونات. (الملحق رقم 05)
كما قام المدقق بطلب وتقديم التوضيحات والوثائق المبينة كما يلي:

1. تقديم تبرير أشغال قيد التنفيذ أو الانجاز للمبلغ المسجل بالتصريح السنوي قدره 1.814.606.00 دج؛
2. تقديم جدول مفصل للمخزون أول المدة 01/01/2015 بمبلغ 4.229.882.00 قدره دج؛
3. تقديم التصريحات ج 50 والوصلات لرقم الاعمال المصرح به خارج المقر المسدد بها الرسم على النشاط المهني للسنوات محل التحقيق؛
4. تقديم وضعية أشغال لسنة 2014 المسجلة في حساب 70 بمبلغ خارج الرسم قدره 344.090.00 دج؛
5. تقديم وضعية أشغال لسنة 2014 المسجلة في حساب 70 بمبلغ خارج الرسم قدره 53.500.00 دج؛
6. تقديم وضعية أشغال لسنة 2014 المسجلة في حساب 70 بمبلغ خارج الرسم قدره 947.699.80 دج بتاريخ 30/03/2014؛

7. تقديم الفاتورة رقم 28745 بتاريخ 11/05/2015 الخاصة بمؤسسة BRIQUETERIE MODERNNE AMOURI بمبلغ خارج الرسم 39.400.00 دج المسجلة باليومية المساعدة للمشتريات؛

8. تقديم الفاتورة رقم 28733 بتاريخ 16/05/2015 الخاصة بمؤسسة BRIQUETERIE MODERNNE AMOURI بمبلغ خارج الرسم 59.100.00 دج المسجلة باليومية المساعدة للمشتريات؛

9. تقديم الفاتورة رقم 28755 بتاريخ 16/05/2016 الخاصة بمؤسسة BRIQUETERIE MODERNNE AMOURI بمبلغ خارج الرسم 39.400.00 دج المسجلة باليومية المساعدة للمشتريات؛

10. تقديم كشف خاص بالمشتريات في سنة 2015 مع مؤسسة BRIQUETERIE MODERNE AMOURI؛

11. تقديم تبرير الاشتراكات الضمان الاجتماعي لسنة 2015؛

12. تقديم تبرير اشتراكات الضمان الاجتماعي CNAS للثلاثي الثالث من سنة 2017؛

13. تقديم التصريح الخاص بالصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية.

ثانيا: التبليغ الأولي لنتائج التحقيق: بعد إجراء عملية التدخل الأولي، وبعد التدقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية المقدمة ومقارنتها بالتصريحات الشهرية منها والسنوية المودعة لدى مصالح الضرائب لاحظنا النقائص التالية: (الملحق رقم 06)

1. عدم التصريح برقم الأعمال المقبوض بتاريخ 21/01/2014 يقدر المبلغ بكل الرسوم 402,585.3 بنك BDL؛

2. عدم التصريح برقم الأعمال المقبوض بتاريخ 19/02/2014 بمبلغ بكل الرسوم 62.595.00 بنك BDL؛

3. دمج الفرق في اشتراكات الضمان الاجتماعي غير مبررة بالفواتير مع احتسابهم المصاريف اشتراك العمال بنسبة 09% لسنة 2015 وذلك بفرق مدمج قدره 73.724.73 دج والذي يمثل حصة العمال الأجراء ودمج فرق في اشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية بمبلغ قدره 20.276.56 دج؛

4. عدم التصريح باقتطاع الضمان لوضعيات الأشغال المنجزة في سنة 2015 بمبلغ قدره 557.769.00 دج خارج الرسم؛

5. دمج الرسم على القيمة المضافة TVA لسنة 2015 بمبلغ 247.112.00 دج المسترجع بكشف حسم الرسم على القيمة المضافة TVA لشهر أوت 2015 للمورد خالد فؤاد باعتباره مدرج ضمن القائمة الوطنية للغش الضريبيح

6. أقساط الإهلاك المدمجة لسنوات التحقيق كانت كالتالي:

جدول رقم (3-2): أقساط الإهلاكات المدمجة

السنوات	مبالغ أقساط الإهلاك المدمجة
2014	1.251.627.00 دج
2015	1.183.077.00 دج
2016	359.319.00 دج
2017	359.319.00 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب

أ. تحديد النقائص

1) تحديد رقم الأعمال: تم تحديد رقم الأعمال المفوتر والمقبوض للسنوات 2014-2015-2016-2017 بناء على الفواتير ووضعيات الأشغال المقدمة من طرف المؤسسة قيد المراقبة واستغلال المعلومات الواردة للمصلحة من قبل المؤسسات والإدارات العمومية وكذا الكشوف البنكية لحساباتها المفتوحة لدى بنك - BADR .BDL

جدول رقم (4-2): تحديد رقم الأعمال المفوتر والمقبوض

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
6.676.083.00	4.576.938.00	40.056.411.00	39.229.509.00	رقم الأعمال المفوتر المحقق
6.676.083.00	4.576.938.00	39.498.642.00	39.229.509.00	رقم الأعمال المفوتر المصرح
لا شيء	لا شيء	557.769.00	لا شيء	الزيادات
1.725.791.00	4.576.938.00	39.498.642.00	37.465.449.00	رقم الأعمال المقبوض المحقق
لا شيء	4.576.938.00	39.498.642.00	37.067.859.00	رقم الأعمال المفوتر المصرح G50
1.725.791.00	لا شيء	لا شيء	397.590.00	الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من مركز الضرائب

تبرير الزيادات

- ما يتعلق برقم الأعمال المفوتر: الزيادة في سنة 2015 تتمثل في عدم التصريح باقتطاع الضمان الوضعيات الأشغال المنجرة في سنة 2015؛
 - ما يتعلق برقم الأعمال المقبوض: الزيادات في سنة 2014 تتمثل في المقبوضات بتاريخ 21/01/2014 بمبلغ خارج الرسم 344.090.00 بنك BDL، ومقبوضات بتاريخ 19/02/2014 بمبلغ خارج الرسم 53.500.00 دج بنك BDL؛
 - عدم التصريح برقم أعمال مقبوض سنة 2017 بمبلغ خارج الرسم 1.725.791.00 دج.
- (2) تحديد الربح: تم تحديد الربح المحقق السنوات 2014 - 2015 و 2016 و 2017 بالاعتماد على الربح المصرح مضافا إليه رقم الأعمال المفوتر غير المصرح المتمثل في اقتطاع الضمان الوضعيات الأشغال ودمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها ودمج تكاليف غير قابلة للخصم كما تم تخفيض الرسم على النشاط المهني الناتج عن الزيادة في رقم الأعمال غير المصرح.

جدول رقم (5-2): تحديد الربح لمؤسسة أشغال البناء

2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
607.447.00	948.377.00	4.502.163.00	4.288.874.00	الربح المصرح به
/	/	557.769.00	/	الزيادة في رقم الأعمال المفوتر (ض !)
/	/	94.001.00	/	التكاليف الغير قابلة للخصم
359.319.00	359.319.00	1.183.077.00	1.251.627.00	أقساط الاهتلاك المبالغ فيها
/	/	(11.155.00)	/	تخفيض TAP على رقم الأعمال الغير مصرح به
966.766.00	1.307.696.00	6.325.855.00	5.540.501.00	الربح المحقق
607.447.00	948.377.00	4.502.163.00	4.288.874.00	الربح المصرح
359.319.00	359.319.00	1.823.692.00	1.251.627.00	الزيادات

المصدر: معلومات مقدمة من مصدر الضرائب

- التكاليف غير قابلة للخصم تتمثل في الفرق في اشتراكات الضمان الاجتماعي غير مبررة بالفواتير مع احتساب المصاريف اشتراك العمال بنسبة %09 لسنة 2015 وذلك يفرق مدمج قدره 73.724.73 دج والذي يمثل حصة العمال الأجراء ودمج فرق في اشتراكات الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية بمبلغ قدره 20.276.56 دج.

- الاستفادة بطريقة غير قانونية من الاهتلاكات وذلك في جميع السنوات محل التحقيق وهي على النحو التالي:

- دمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها في سنة 2014 بمبلغ قدره 1.251.627.00 دج؛
- دمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها في سنة 2015 بمبلغ قدره 1.183.077.00 دج؛
- دمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها في سنة 2016 بمبلغ قدره 359.319.00 دج؛
- دمج أقساط الاهتلاك المبالغ فيها في سنة 2017 بمبلغ قدره 359.319.00 دج.

3) الضريبة على الدخل الاجمالي المتعلقة بالأجور والمرتبات: بعد الاطلاع على دفتر الأجور ومقارنته بالتصريحات السنوية والشهرية المودعة لدى مركز الضرائب اتضح بأنه لا توجد أي تسوية تذكر لجميع سنوات التحقيق .

4) حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات: تم حسم الرسم على القيمة المضافة للمشتريات من قبل مورد واحد وفق الجدول التالي:

جدول رقم (6-2): جدول حسم الرسم على القيمة المضافة

المورد	رقم الفاتورة	التاريخ	المبلغ خارج الرسم	TVA	مجموع المدمج لسنة 2015
خالد	20	04/01/2015	680.000.00	115.600.00	247.112.00
/	34	25/01/2015	773.600.00	131.512.00	

المصدر: معلومات مقدمة من مصدر الضرائب

لاستفادة من الحسم على TVA للفاتورتين في شهر أوت 2015 فكان الدمج ضمن قائمة الغش الضريبي الغير متوقع. حيث أن المقاول هنا قام بعملية الشراء بطريقة غير قانونية من أجل استرجاع TVA وبالتالي العملية غير مقبولة.

ب. تحديد قواعد واسس فرض الضرائب والرسوم:

1) الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني (TAP) الرسم على النشاط المهني يكون على مجموعة من البلديات وهي:

جدول رقم (7-2): تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية السوق

2017		2015		2014	السنوات البيان
دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	بتخفيض 25%	دون تخفيض	
/	1.725.791.00	1.827.212.00	2.856.421.00	3.000.617.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	/	4.683.633.00	2.603.027.00	رقم الأعمال المصرح
	لا شيء		3.969.527.00	3.000.617.00	رقم الأعمال الخاضع المحقق
	1.294.343.00		3.512.725.00	2.603.027.00	رقم الأعمال الخاضع المصرح
	1.294.343.00		456.802.00	397.590.00	الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (8-2): تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية فرندة

2016		2015		2014	السنوات البيان
دون تخفيض	تخفيض 25%	دون تخفيض	تخفيض 25%	دون تخفيض	
/	1.016.177.00	14.478.055.00	5.362.659.00	28.548.880.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	14.478.055.00	5.362.659.00	8.700.920.00	رقم الأعمال المصرح
	762.132.00		لا شيء	28.548.880.00	رقم الأعمال الخاضع المحقق
			لا شيء	8.700.920.00	رقم الأعمال الخاضع المصرح
	762.132.00		لا شيء	19.847.960.00	الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (9-2): تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية قصر الشلالة

2016		2015		السنوات البيان
دون تخفيض	تخفيض 25%	دون تخفيض	تخفيض 25%	
/	3.560.761.00	2.235.698.00	1.061.706.00	رقم الأعمال المحقق
/	/	2.235.698.00	1.061.706.00	رقم الأعمال المصرح
	2.670.570.00		لا شيء	رقم الأعمال الخاضع المحقق
	/		لا شيء	رقم الأعمال الخاضع المصرح
	2.670.570.00		لا شيء	الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (10-2): تحديد الأسس الخاضعة للرسم على النشاط المهني لبلدية تيارت

2015		2014		السنوات	البيان
دون تخفيض	تخفيض 25%	دون تخفيض	دون تخفيض		
3.833.030.00	7.793.860.00	5.915.952.00	5.915.952.00		رقم الأعمال المحقق
/	/	/	/		رقم الأعمال المصرح
	9.728.425.00	5.915.952.00	5.915.952.00		رقم الأعمال الخاضع المحقق
	/	/	/		رقم الأعمال الخاضع المصرح
	9.728.425.00	5.915.952.00	5.915.952.00		الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

(2) اسس الرسم على القيمة المضافة TVA: المكلف بالضريبة قدم التصريح الخاص برقم الأعمال لسنة 2017 أي أنه لا توجد أي زيادات، أما بخصوص باقي السنوات تبقى على حالها كما وردت في التبليغ الأولي، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (11-2): تحديد أسس الرسم على القيمة المضافة (TVA)

2017	2016		2015		2014		السنوات	البيان
17%	17%	07%	17%	07%	17%	07%		
1.725.791.00	3.560.761.00	1.016.177.00	19.657.928.00	19.840.714.00	9.864.269.00	27.601.181.00		رقم الأعمال المحقق
1.725.791.00	3.560.761.00	1.016.177.00	19.657.928.00	19.840.714.00	9.864.269.00	27.601.181.00		رقم الأعمال المصرح
لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	لا شيء	397.590.00			الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

(3) أسس وقواعد الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG): تحدد أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (12-2): تحديد أسس وقواعد الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

2017	2016	2015	2014	السنوات	البيان
966.766.00	1.307.696.00	6.325.855.00	5.540.501.00		الربح المحقق
/	/	(176.252.00)	(84.114.00)		تخفيض التأمينات على الشيوخة
966.766.00	1.307.696.00	6.149.603.00	5.456.387.00		الدخل المحقق
/	1.307.696.00	6.149.603.00	5.456.387.00		الدخل المحقق الإجمالي الخاضع
607.447.00	984.377.00	4.325.910.00	4.204.770.00		الدخل المصرح
359.319.00	359.319.00	1.823.693.00	1.251.617.00		الزيادات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

ج. تحديد الحقوق والغرامات: اعتمادا على قواعد وأسس فرض الضرائب والرسوم يتم احتساب الحقوق والغرامات.

1) حقوق الرسم على النشاط المهني TAP: تحدد حقوق الرسم على النشاط المهني لكل بلدية كما يلي:

- الحقوق المستحقة: 2% من رقم الأعمال الخاضع المحقق؛
- الحقوق المدفوعة: 2% من رقم الأعمال الخاضع المصرح؛
- الحقوق المغفلة = الحقوق المستحقة - الحقوق المدفوعة؛
- غرامات الوعاء: تحددها المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يطبق المعدل من الحقوق المغفلة

- 10% اذا كانت أقل من 50.000 دج؛

- 15% اذا كانت أكبر من 50.000 دج وأقل من 200.000 دج؛

- 25% اذا فاقت 200.000 دج.

جدول رقم (13-2): حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية السوكر

البيان	السنوات	2014	2015	2017
الحقوق المستحقة		60.012.00	79.390.00	25.886.00
الحقوق المدفوعة		52.060,00	70.253.00	لا شيء
الحقوق المغفلة		7.952.00	9.137.00	25,886.00
غرامات الوعاء		795.00	913.00	2.588.00
مجموع الحقوق والغرامات		8.747.00	10.050.00	28.474.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (14-2): حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية فرنده

البيان	السنوات	2014	2015	2016
الحقوق المستحقة		570.977.00	370.000.00	15.243.00
الحقوق المدفوعة		174.018.00	396.814.00	لا شيء
الحقوق المغفلة		396.959.00	26.814.00	15.243.00
غرامات الوعاء		99.239.00	2.681.00	1.524.00
مجموع الحقوق والغرامات		496.198.00	29.495.00	16.767.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (15-2): حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية قصر الشلالة

2016	2015	السنوات	البيان
53.411.00	60.639.00		الحقوق المستحقة
لا شيء	65.948.00		الحقوق المدفوعة
53.411.00	5.309.00		الحقوق المغفلة
13.353.00	530.00		غرامات الوعاء
66.764.00	5.839.00		مجموع الحقوق والغرامات

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

جدول رقم (16-2): حقوق وغرامات الرسم على النشاط المهني لبلدية تيارت

2015	2014	السنوات	البيان
194.568.00	118.319.00		الحقوق المستحقة
/	/		الحقوق المدفوعة
194.568.00	118.319.00		الحقوق المغفلة
48.642.00	29.579.00		غرامات الوعاء
243.210.00	147.898.00		مجموع الحقوق والغرامات

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

(2) حقوق وغرامات الرسم على القيمة المضافة TVA: نأخذ سنة 2015 كمثال لحساب حقوق الرسم على

القيمة المضافة:

• سنة 2015

TVA للدخل المصرح

- بالنسبة للمعدل المخفض = رقم الأعمال المصرح × 7%

$$= 19.840.714.00 \times 7\%$$

الحقوق المدفوعة = 1.388.848.00

- بالنسبة للمعدل العادي = رقم الأعمال المصرح × 17%

$$= 19.657.928.00 \times 17\%$$

الحقوق المدفوعة = 3.341.846.00

TVA للدخل المحقق

- بالنسبة للمعدل المخفض = رقم الأعمال المحقق × 7%

$$= 19.840.714.00 \times 7\%$$

الحقوق المستحقة = 1.388.848.00

- بالنسبة للمعدل العادي = رقم الأعمال المحقق × 17%

$$= 19.657.928.00 \times 17\%$$

$$= 3.341.846.00 \text{ الحقوق المستحقة}$$

الحقوق المغفلة

- الحقوق المغفلة = الحقوق المستحقة - الحقوق المدفوعة

= لا شيء

- مجموع الحقوق المغفلة = الحقوق المغفلة + دمج الرسوم غير قابلة للجسم

$$= 247.112.00$$

غرامات الوعاء: بما أن الحقوق المغفلة تتجاوز 200.000 دج لسنتي 2015 و2017 فإن معدل الغرامات المطبق 25%.

أما 2014 و2016 فإن المعدل المطبق هو 15% لأن الحقوق المغفلة أكبر من 50.000 وأقل من 200.000.

$$= 247.112.00 \times 25\%$$

$$= 61.778.00 \text{ الغرامة}$$

مجموع الحقوق والغرامات الواجبة الدفع الإدارة الضرائب

= مجموع الحقوق المغفلة + الغرامات

$$= 308.890.00 \text{ مجموع الحقوق الواجبة الدفع}$$

❖ بنفس الطريقة نحسب الحقوق والغرامات لبقية السنوات وتحصل على ما يلي:

جدول رقم (17-2): تحديد حقوق وغرامات الرسم على القيمة المضافة TVA

2017	2016		2015		2014		السنوات البيان
17%	17%	07%	17%	07%	17%	07%	معدل الرسم
293.384.00	605.329.00	71.132.00	3.341.846.00	1.388.848.00	1.676.926.00	1.932.081.00	الحقوق المستحقة
لا شيء	605.329.00	71.132.00	3.341.846.00	1.388.848.00	1.676.926.00	1.932.081.00	الحقوق المدفوعة
293.3384.00	لا شيء			لا شيء		67.593.00	الحقوق المغفلة
/	لا شيء		247.112.00		/		دمج الرسوم غير قابلة للجسم
293.384.00	لا شيء		247.112.00		67.593.00		مجموع الحقوق المغفلة
73.346.00	لا شيء		61.778.00		10.139.00		غرامات الوعاء
366.730.00	لا شيء		308.890.00		77.732.00		مجموع الحقوق والغرامات

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

(3) تحديد حقوق وغرامات الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: تم حساب الحقوق والغرامات المتعلقة ب

IRG بتطبيق الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي اعتمادا على ما نصت به المادة 104

من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021 ما قبل التعديل.

جدول رقم(18-2): تحديد حقوق وغرامات الضريبة على الدخل الإجمالي IRG

السنوات	2014	2015	2016	2017
البيان				
الحقوق المستحقة	1.777.735.00	2.020.361.00	332.308.00	230.029.00
الحقوق المدفوعة	1.339.666.00	1.382.069.00	224.513.00	122.234.00
الحقوق المغفلة	438.069.00	638.292.00	107.795.00	107.795.00
غرامات الوعاء	109.517.00	159.573.00	16.169.00	16.169.00
مجموع الحقوق والغرامات	547.586.00	797.865.00	123.964.00	123.964.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

تبرير النتائج السابقة:

نأخذ سنة 2014 كمثال للتوضيح

$$\text{IRG الدخل المصرح} = 372.000 + 35\% \times (1.440.0000 - 4.204.770) =$$

$$\text{الحقوق المدفوعة} = 1.339.666$$

$$\text{IRG الدخل المحقق} = 372.000 + 35\% \times (1.440.000 - 5.456.387) =$$

$$\text{الحقوق المستحقة} = 1.777.735$$

$$\text{الحقوق المغفلة} = \text{الحقوق المستحقة} - \text{الحقوق المدفوعة}$$

$$= 1.339.666 - 1.777.735 =$$

$$= 438.069$$

حساب الغرامات = بما أن الحقوق المغفلة أكبر من 200.000 فإن المعدل المطبق هو 25% لسنة 2014 و

2015 كذلك، أما باقي السنوات فالمعدل المطبق هو 15% لأن الحقوق المغفلة محصورة ما بين 50.000 و200.000

وهذا حسب المادة 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

$$= 438.069 \times 25\% = 109.517$$

$$\text{مجموع الحقوق والغرامات واجبة الدفع لإدارة الضرائب} = 438.069 + 109.517 = 547.586.00$$

4) مجموع الحقوق والغرامات

تجمع الحقوق والغرامات للسنوات الأربعة الخاصة بكل رسم وضريبة فتحصل على الجدول التالي:

الجدول رقم (19-2): مجموع الحقوق والغرامات الواجبة الدفع لإدارة الضرائب

البيان	الحقوق	الغرامات	المجموع
الرسم على النشاط المهني	835.588.00	199.844.00	1.053.432.00
الرسم على القيمة المضافة	608.089.00	145.263.00	753.352.00
الضريبة على الدخل الإجمالي	1.291.951.00	301.428.00	1.593.379.00
مجموع الحقوق والغرامات	2.753.628.00	646.535.00	3.400.163.00

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية تيارت

ثالثا: رد المكلف بالضريبة على نتائج التحقيق

بعد استلام الإبلاغ الابتدائي (الأولي) لنتائج التحقيق من طرف المكلف يمنح له مدة قدرها 40 يوم للرد حيث يجوز له تقديم كل الاقتراحات وإدخال التعديلات على نتائج التحقيق الذي خضع له، وهذا إذا كان بحوزته دلائل وبراهين واقعية على ذلك وإلا لن تؤخذ اقتراحاته بعين الاعتبار.

المطلب الثالث: المرحلة الختامية لعملية الرقابة الجبائية

بعد انقضاء الأجل القانونية للرد على التبليغ الأولي والمحددة بأربعين (40) يوما ومن خلال دراسة رد المكلف الخاص بالسنوات محل التحقيق المسجل لدى مصالح مركز الضرائب لولاية تيارت بتاريخ 12/12/2018 والمتعلق بالملاحظات والاعتراضات حول نتائج التحقيق الجبائي والمحاسبي الواردة بالتبليغ الأولي بتاريخ 25/10/2018 والمسلم بتاريخ 30/10/2018.

ونظرا لعدم طلب التحكيم من السيد رئيس مركز الضرائب تيارت طبقا لنص المادة 20 فقرة 06 من قانون الإجراءات الجبائية تقرر الفصل في الملاحظات والاعتراضات على مستوى مصلحة المراقبة وهي كما يلي:

(الملحق 07)

ما يخص توضيح مبلغ 557.769.00 دج والمتمثل في اقتطاع الضمان الوضعية الأشغال المنجزة في سنة 2015، فكان جواب المصلحة حيال هذه النقطة كما يلي:

المبلغ 557.769.00 دج خارج الرسم عبارة عن مبلغين المبلغ 144.451.00 دج خارج الرسم يتمثل في اقتطاع الضمان الوضعية أشغال رقم 20 بتاريخ 15/05/2015 الخاص بمشروع انجاز 20/60/5500 مسكن عمومي ايجاري، والمبلغ 413.318.00 دج خارج الرسم هو عبارة عن الفرق الناتج من وضعية الأشغال غير المصرحة كما هو مفصل في (الملحق رقم 08).

• الإبلاغ النهائي بنتائج التحقيق: بناء على ما حدث فإن الحقوق والغرامات الواجبة الدفع للإدارة الجبائية تبقى على حالها دون أي إجراء تغيير. (الجدول رقم 19)

• إرسال الورد الفردي: بعد الإبلاغ النهائي يقوم المحقق الجبائي بتحرير الورد الفردي، الذي قام فيه بتسجيل الضرائب والرسوم المستحقة التي تخص التحقيق، وفي الأخير يتم إعداد التقرير النهائي حول المكلف بالضريبة.

وبعد نهاية التحقيق يقوم المحققين ببعض الأعمال الختامية من أجل الغلق النهائي للملف محل التحقيق وهي كما يلي:

يتم إنجاز استمارة معلومات تبين القدرة على الوفاء للمكلف المحقق معه وهي تضم الحسابات البنكية، الودائع والمخزونات التي تتوفر عليها المؤسسة..... إلخ (الملحق رقم 11) ويتم إرسالها إلى قبضة الضرائب بالمركز، من أجل الحجز عند عدم تسديد الحقوق والغرامات المترتبة على المكلف.

خلاصة

من خلال الدراسة التحليلية للفصل التطبيقي الذي كان بمركز الضرائب بولاية تيارت، تبين أن الرقمنة تمثل دعامة أساسية لتعزيز التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي، حيث أسهمت أدوات الرقمنة الجبائية مثل بوابة "جبايتك" و"مساهمتك" في تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات الضريبية وتفاعل المكلفين مع النظام الضريبي بشكل فوري وآمن، وقد ساهمت هذه المنصات الرقمية على تشجيع الشفافية والالتزام الطوعي.

قد تجلى دور الرقمنة في دعم التحقيق المحاسبي عبر تمكين السلطات الضريبية من مراقبة العمليات المالية بشكل مستمر، ومن خلال الربط الإلكتروني بين الجهات المختلفة، مما قلل الفجوات التي تستغل في التلاعب أو الإخفاء المالي، وهذا ما أكد لنا أن كل من الرقمنة والتحقيق المحاسبي هما آليتان مهمتان لدعم الرقابة الجبائية وزيادة التحصيل الضريبي.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع دور الرقابة الجبائية في التحصيل الجبائي وما تطرقنا إليه في دراسة الحالة بمركز الضرائب لولاية تيارت اتضح لنا أن الرقابة الجبائية تعتبر أحسن وسيلة ردعية تلجأ لها الإدارة الضريبية لاسترجاع حقوق الخزينة واسترداد القيم المستحقة، فهي وسيلة قانونية منحها الدولة للإدارة الضريبية بهدف المحافظة على حقوق الخزينة العمومية التي تعتبر المصدر الأساسي في التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال اتباع إتباع نظام رقابي جبائي يقوم على مجموعة من التحقيقات والعمليات الرقابية.

إن للرقابة الجبائية دور كبير وفعال في المساهمة من الحد من التصرفات غير القانونية من طرف المكلف بالضريبة وزيادة التحصيل الضريبي وبالتالي المحافظة على أموال الخزينة العامة، حيث أن المشرع منح لكل من المكلف و الإدارة الجبائية حقوق والتزامات حتى تكون هناك عدالة بالإضافة الى إبراز الدور الذي تقوم به وإسهاماتها في حماية موارد الدولة من خلال تأكيد حضورها الدائم عن طريق التدخلات وعمليات التحقيق المتكررة، سواء عن طريق مختلف الأجهزة المتخصصة للرقابة أو من خلال الأنظمة الرقمية التي ساهمت وبنسبة كبيرة في تخفيف العبء عن كل من الإدارة الضريبية والمكلف.

كما منح المشرع الجزائري لأعوان الرقابة صلاحيات وحقوق بغية القيام بمهامهم كحق الرقابة، استدراك الخطأ وحق الإطلاع، إضافة إلى أنه تم الاعتماد على وسائل وطرق للتحقيق من بينها التحقيق المحاسبي الذي تناولناه في دراستنا التطبيقية بمركز الضرائب لولاية تيارت من خلال تطرقنا لملف الجبائي لمؤسسة أشغال البناء، كان هناك تنظيم فني على مستوى مصلحة المراقبة والبحث في سيرورة الملف الجبائي، وفي تواصل والتحاور مع المكلف بالضريبة من أجل اتخاذ الإجراءات النهائية لعملية التحقيق الجبائي.

وبعد الانتهاء من الدراسة النظرية في الفصل الأول والتطبيقية في الفصل الثاني، خلصنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية

تتلخص في النقاط التالية:

✓ التحصيل الضريبي في الجزائر له أهمية بالغة في تزويد الخزينة العمومية بأموال اللازمة لتحقيق التنمية في شتى الميادين؛

✓ تعتمد وظيفة الرقابة الجبائية بصفة أساسية على جملة من الإجراءات والقوانين التي تتولى تطبيقها وسائل بشرية ومادية، كما تعمل على حماية المكلفين بالضريبة من خلال الحقوق الممنوحة لهم وفق التشريع الجبائي وأي مخالفة لذلك قد تؤدي إلى فرض عقوبات؛

✓ في ظل النظام الجبائي الجزائري المبني على حرية التصريح من طرف المكلفين، يقدم الكثير منهم على إخفاء المعلومات الفعلية للأوعية الضريبية على رقم الأعمال والمداخيل، تخوفا من دفع الضرائب المستحقة على عاتقهم حيث تعتبر بالنسبة لهم مكلفة وتقلل من مداخيلهم المحققة؛

✓ تقوم الإدارة الجبائية بعملية الرقابة الجبائية، وبالتالي فهي تتمتع بصلاحيات وسلطة قانونية وهو ما يمكنها من إجراء الرقابة بصورة واسعة، وهذا بالاعتماد على وسائل هيكلية قانونية بشرية، ساعدها على أن تكون ذات فاعلية وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى بأن نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على فعالية الإدارة الجبائية.

نتائج الدراسة التطبيقية

- ✓ تحد الرقمنة بشكل كبير من ظاهرة الغش والتهرب الضريبي؛
- ✓ إن إطلاق الخدمات الالكترونية في إدارة الضرائب قد تتجلى من خلاله توفير عدة خدمات متاحة على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب والتي بدورها توفر الإمكانية إجراء عملية التحصيل الجبائي عن بعد وفق نظام جبائتك، بالإضافة إلى إمكانية الدفع من خلال الانخراط إلى منصة مساهمتك؛
- ✓ إن عملية التحقيق في محاسبة المكلف كشفت عن جملة من العمليات التدليسة، فمثلا عند التحقيق في فواتير الشراء والبيع تبين أن عملية الشراء المسجلة في شهر أوت 2015 الخاصة بالمورد خالد فؤاد غير قانونية وبالتالي تم رفضها؛
- ✓ تعتمد الإدارة الجبائية في تحديد أسس وقواعد فرض الضرائب على مجموعة من المعطيات المحاسبية التي تم التصريح بها، ولتأكد من صحة المعلومات يتم التحقيق فيها عن طريق ما يسمى بالرقابة الجبائية؛
- ✓ رغم ذلك يبقى التحصيل الضريبي في الجزائر ضعيفا وذلك لعدة أسباب من بينها:
 - التحديات التقنية والفجوة الرقمية سواء من ناحية غياب التكامل بين الأنظمة الرقابية والبيانات الوطنية الأخرى (كجمارك، وأملاك الدولة)، أو الصعوبات التي يواجهها المكلفين أو المتعاملين في استخدام الخدمات الإلكترونية؛
 - ضعف الثقة في النظام الضريبي بين المكلفين والدولة بسبب انتشار الفساد وعدم شفافية تخصيص الموارد المالية.

نتائج اختبار الفرضيات

- على ضوء ما سبق تم التوصل للنتائج التالية:
- إن الفرضية الأولى المبنية على نجاح الرقابة الجبائية يرتكز على مدى كفاءة الإدارة الجبائية، فقد تم التأكد منها من خلال ما تقوم به من مراقبة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين من خلال القيام بمختلف أشكال الرقابة الجبائية؛
- أما الفرضية الثانية المبنية على أن التحقيق المحاسبي يساهم في زيادة التحصيل الضريبي، فقد تم التأكد منها من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بحيث ساهمت في استرجاع الأوعية المتملص منها؛
- وبالنسبة للفرضية الثالثة إن الرقابة الجبائية تساهم في تحسين مردودية التهرب الضريبي، قد تحققت في نتائج الإيجابية المتوصل لها في الفصل الثاني التي حققتها الإدارة الجبائية.

التوصيات

- ✓ الاهتمام بموظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع مستواهم العملي والمهني عن طريق التكوين والتدريب بالاطلاع على كافة المستجدات والتعديلات التي تطرأ من حين لآخر على القوانين الجبائية؛
- ✓ إعادة النظر في أجور مراقبي الإدارة الجبائية من أجل إبعادهم عن إغراءات المكلفين بالضريبة والقضاء على الرشوة؛
- ✓ زيادة الوعي لدى المكلفين من خلال القيام بحملات توعية من أجل نشر ثقافة ضريبية ومن أجل تقريب المكلف من الإدارة وخلق حوار بينهما؛
- ✓ العمل على انشاء قاعدة بيانات تخص المكلفين تربط ما بين الإدارة الضريبية ومختلف المؤسسات الأخرى؛
- ✓ تعميم الفواتير الإلكترونية لتقليل التلاعب في الفواتير الورقية.

آفاق الدراسة

- لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت وبحوث مقبلة ومن بين هذه البحوث المقترحة:
- ✓ مدى مساهمة إجراءات التحصيل في زيادة الحصيلة الضريبية؛
 - ✓ مدى تأثير نظام التصريح الإلكتروني في تحسين نواتج الرقابة الجبائية؛
 - ✓ الرقابة الجبائية في قطاع الاقتصاد الرقمي؛
 - ✓ دور كفاءة المحققين في نجاح الرقابة الجبائية.

قائمة المصادر والمراجع

• الكتب

- أحمد زايد الشامية. (2005). أسس المالية العامة. عمان، الأردن: دار الزهران للنشر والتوزيع.
 - أحمد فنيديس. (2018). الرقابة الجبائية في الجزائر. الجزائر: دار الجامعة الجديدة قامة.
 - خالد الخطيب. (2000). التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق.
 - خالصي رضا. (2006). النظام الجبائي الجزائري الحديث. بوزريعة، الجزائر: دار هومة للطبع والنشر والتوزيع.
 - شريف مصباح أبو كرش. (2004). إدارة المنازعات الضريبية في ربط وتحصيل الضرائب (المجلد الأول). الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
 - طارق الحاج. (2009). المالية العامة (المجلد الأول). عمان: دار الصفاء لنشر والتوزيع.
 - عدلي ناشد سوزي. (2008). أساسيات المالية العامة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
 - فارس السبتي. (2008). المنازعات الضريبية في الجزائر في التشريع والقضاء الجزائي والجزائري. الجزائر: دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع.
 - فضيل كوسة. (2011). منازعات التحصيل في ضوء اجتهادات مجلس الدولة. الجزائر: دار هومة.
 - محمد عباس محرز. (2004). اقتصاديات الجباية والضرائب (المجلد الرابع). الجزائر: دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع.
 - مراد ناصر. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. البليدة: ديوان المطبوعات الجامعية.
 - يحي دندني. (2010). المالية العمومية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- الرسائل العلمية
- فاطمة زعزوعه. (2013). الحماية القانونية الممنوحة للأشخاص الخاضعين للضريبة. رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان. الجزائر.
 - ميلود بن غمازي. (2011). لرقابة الجبائية كوسيلة لحماية أموال الخزينة العمومية. رسالة دكتوراه، القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.
 - أكرام مريش، وعبد الله إكرام ايدير. (2024). دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بومرداس لفترة 2019/2022. مذكرة ماستر، محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة. بومرداس.
 - بشورى عبد الغني. (2010). فعالية الرقابة الجبائية وأثرها في مكافحة التهرب الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة تلمسان.
 - بوحركات القوجال، ولخضر بن قايد. (2018). لضمانات الممنوحة للمكلف بالضريبة الخاضع للرقابة الجبائية. مذكرة ماستر، قانون إداري كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية. الجزائر.
 - خديجة ثابتة. (2012). دراسة تحليلية حول الضرائب. مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.
 - خولة زاوش. (2017). ثر الضريبة على أرباح الشركات على الهيكل المالي للمؤسسة. مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة. الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

- عبد السالم اووكوك. (2012). فعالية النظام الضريبي في الجزائر (دراسة حالة بقبازة قمار ولاية الوادي). مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- لياس قالب ذبيح. (2011). مساهمة التدقيق في دعم الرقابة الجبائية دراسة حالة بمديرية الضرائب الولاية أم البواقي. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- محمد أمين دانون. (23 جوان، 2016). الرقابة الجبائية في القانون الجزائري. مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري. تيزي وزو، الجزائر.
- محمد داودي. (2006). الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص المالية العامة، جامعة تلمسان. الجزائر.
- محمد نجيب مجدول، ويوسف إسلام. (2019). الرقابة الجبائية وأثرها على التحصيل الضريبي. مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة اكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.
- يحي لخضر. (2006). دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-. مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف. المسيلة، الجزائر.

• المقالات العلمية

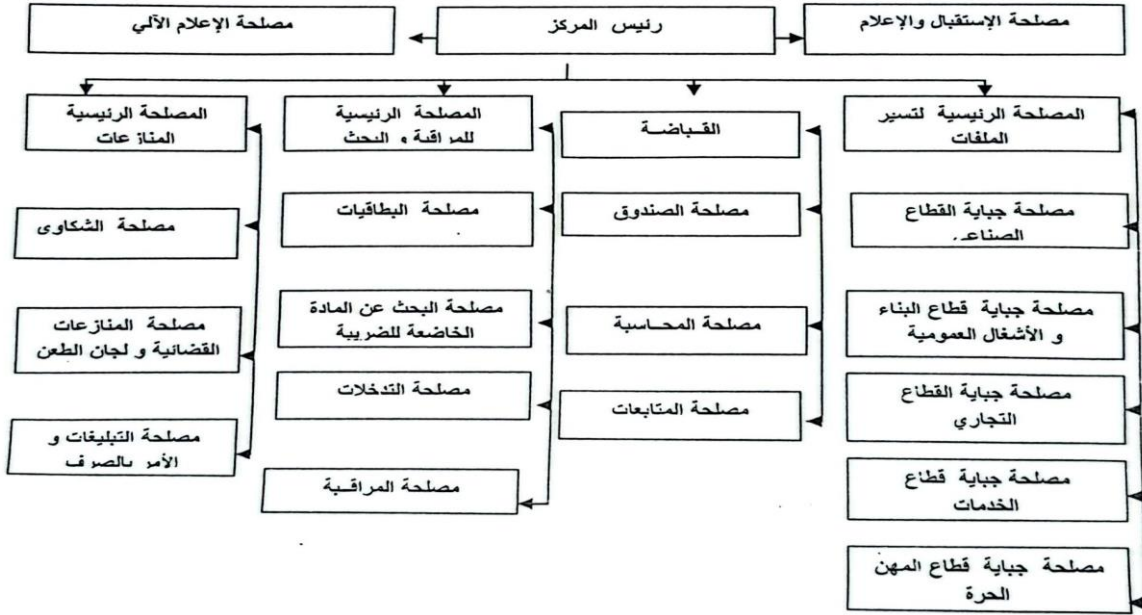
- أحمد بساس، ومحمد دوة. (2021). أهمية التحصيل الجبري في تعظيم الحصيلة الضريبية-دراسة تحليلية لإجراءات التحصيل الجبري وفق النظام الضريبي الجزائري. مجلة القانون العقاري.
- أحمد بساس، وفلة محتال. (11 فيفري، 2020). أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الشكلية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي.
- أدهم حديدي، وأم الخير حمودة. (2019). دور الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي دراسة حالة ميدانية لعينة من مديريات الضرائب في الجزائر. مجلة مقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية.
- لهادي خضراوي، ومحمد السعيد سعيداني. (5 جوان، 2015). رقابة الجبائية ودورها في محاربة الغش والتهرب الضريبي. مجلة الدراسات القانونية والسياسة.
- بودلال علي. (2013). ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها دراسة تحليلية. مجلة دفاتر اقتصادية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور.
- خير الدين شرواطي. (2022). دور نظام المعلومات الجبائي في تحسين الرقابة الجبائية في الجزائر-دراسة حالة مديرية الضرائب بليدة-. مجلة الأبحاث الاقتصادية.
- عبد القادر مهداوي. (2015). الآليات القانونية الاتفاقية لمحاربة التهرب الضريبي الدولي. مجلة دفاتر السياسية والقانون.
- علي قنص، ويونس زين. (5 فيفري، 2021). التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية. مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية.
- فاتح أحمية، ورجاء دويس. (2022). احترام حقوق و ضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة كألية للحد من المنازعات الجبائية. مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال.

قائمة المصادر والمراجع

- فيصل محي الدين بوزيان، وعمر محمود. (12 جانفي، 2021). عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة. مجلة المعيار.
- مباركي محمد صالح. (أكتوبر، 2021). التحصيل الضريبي واقع وأفاق. مجلة الاحياء.
- محمد بودالي، وموسى بوشنب. (2020). رقمنة الإدارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر. مجلة الدراسات الجبائية.
- **النصوص القانونية:**
- أمر رقم 101-76، المتضمن قانون الضرائب والرسوم المباشرة. أمر، رقم 101-76، الصادر بتاريخ 09 ديسمبر 1976، المتضمن قانون ض ر م، ج ر، الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 1976.
- أمر رقم 11-02، المتضمن ق م لسنة 2003، ج ر، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 2002، المتضمن ق م لسنة 2003، ج ر، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 2002.
- المادة 52 إلى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها. (1998). المادة 52 إلى 55 من القرار المتعلق بتحديد الاختصاص الإقليمي للمديريات الجهوية والولائية للضرائب وتنظيمها، المؤرخ في 12/07/1998. الجريدة الرسمية.
- قانون الإجراءات الإدارية والمدنية. (2008). مادة 646 من القانون رقم 08-09، المؤرخ في 25 فيفري 2008، المتضمن قانون الإجراءات الإدارية والمدنية. جزائر.
- قانون الإجراءات الجبائية، (2025).
- قانون الرسوم على رقم الأعمال، (2025).
- قانون الضرائب غير المباشرة، (2025).
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2025).
- **المراجع باللغة الأجنبية**
- Colien, P. (1997). La vérification fiscale Économie. Paris.
- Laurent, C. (1995). Contrôle Fiscal : la vérification personnelle. France.
- Mehl, L. (2005). Sciences et techniques fiscale. Paris : presses universitaires de france.
- **المواقع الإلكترونية**
- https://dcwbiskra.dz/index.php?option=com_content&
- <https://mfdgi.gov.dz/about-us-ar/actu-ar/codesefiscaux-2025>
- <https://www.aps.dz/ar/economie>
- <https://gloriousalgeia:gloriousalgeia>

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية تيارت.



الملحق رقم 02: سجل بدء عملية التحقيق المحاسبي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère des finances
Direction Générale des impôts

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Fiche de début des travaux de Vérification de comptabilité

Référence N°257/ DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2017 Le 01/07/2018

Numéro de l'affaire **24/2018**

Numéro d'identification Fiscale **178070700361420**

Nom / Prénom ou raison Sociale..... السيد : **سوسنة اشفاق البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري**

Activité..... **01 تجزئة رقم 280 المحي الغربي اولاد جلال**

Adresse..... **226 du 17/06/2018** Avis de vérification N° **18/06/2018** Remis-le

Période à vérifier du **01/01/2014** au **31/12/2017**

Noms, prénoms et grades des agents vérificateurs :
السيد : **(مفتش/رق)**
السيدة : **(مفتش/ر)**

Date de début des travaux préparatoires **23/05/2018**

Date du contrôle inopiné (1)

Date d'intervention sur place (Contrôle au fond) **01/07/2018**

Chef de brigade **1** Non/ Prénom et grade des vérificateurs

(1) à remplir en cas de contrôle inopiné

الملحق رقم 03: بطاقة التصريحات الجبائية G50

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

مدينة
مفتشية الضرائب ل
INSPECTION DES IMPOTS DE
قيادة الضرائب ل
RECETTE DES IMPOTS DE
بلدية
COMMUNE DE

الشهر
الفضل
20
Mois de
20
Trimestre

للتذكير إجبارياً
A RAPPELER
OBLIGATOIREMENT

الضرائب والرسوم المحصلة فوراً أو عن طريق الإقطاع من المصدر
تصريح يقوم بحفاظة إشعار بالتسديد
IMPOTS ET TAXE PERÇUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE
RETENUE A LA SOURCE
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

IMPORTANT!
هذا التصريح يجب أن يقدم إلى قيادة
الضرائب خلال العشرة أيام الأولى من
الشهر
La présente déclaration doit être déposée à la recette des impôts dans les VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS.

الاسم - لقب - رقم فريقي
M (nom et prénom - raison sociale)
النشاط أو المهنة : Profession :
العنوان : Adresse :

Table with columns: Code, Opérations imposables, Chiffre d'affaires, Recettes professionnelles imposables, Montant à payer (en DA). Rows include categories like C 1 A 11 to C 1 A 20.

Table with columns: Code, Acomptes IBS, Determination des acomptes provisionnels, Montant à payer (en DA). Row includes E 1 M 10.

Table with columns: Code, Categorie de revenus, Revenus nets imposables, Taux, Montant à payer (en DA). Rows include categories like E 1 L 20 to E 1 M 40.

كيفية قراءة التصريح بالجزيرية, تذكير بالتزامات المكلفين بالجزيرية, كيفية تسجيل الضريبة. Includes detailed text about how to read the declaration and tax obligations.

Comment servir la déclaration, Rappel des obligations des Contribuables, Mode de paiement de l'impôt. Includes instructions on how to submit the declaration, tax obligations, and payment methods.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Référence N°...../ DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2018

Lettre avec
A.RN°

A
.....
لسيد :
مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل
تجاري
0

تاريخ التبليغ 2018/06/18

BISKRA LE ...17/06/2018.

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre مؤسستكم le 01/07/2018 à (09 :00) H

à l'effet de vérifier au titre des exercices 2014 , 2015 , 2016 , 2017 L'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :
- الرسم على النشاط المهني - الرسم على القيمة المضافة - الضريبة على الدخل للأجور والمرتبات.
- الضريبة على الدخل الاجمالي - حقوق الطابع و كل الضرائب والرسوم الأخرى

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

(1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des vérificateurs

(1)À cocher en cas de contrôle inopiné

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المدبر

المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث
مصلحة المراقبة

رقم: /م و ض/م ض/م رم ب/ف/ت/م / 1 / 2019

محضر معاينة

(محضر غياب المخزونات)

في سنة ألفين و تسعة عشر. و في الرابع عشر من شهر جويلية وعلى الساعة التاسعة صباحا
نحن الموقعون أدناه : السيد : 0 محقق رئيس فرقة
السيد : محقق
السيدة : (محقق

حالفين اليمين أمام القضاء و مكلفين بمأمورية تابعة لمركز الضرائب المصلحة
الرئيسية للمراقبة و البحث لولاية بسكرة و مسندة لنا مهمة التحقيق المحاسبي والجبائي
لنشاط

مؤسسة الدراسات و الانجازات البناء و الري و الأشغال العمومية
ممرات محمد الصديق بن يحيى حي 124 مسكن عمارة 05 بسكرة
انتقلنا الى عنوان مقر المؤسسة المذكورة، و بعد إعلام المعني بواسطة إعلان عن التحقيق في
المحاسبة رقم / 2018 بتاريخ 17/06/2018.... و المسلمة للمعني بنفس التاريخ.
انتقلنا إلى عنوان مقر نشاط المعني حيث لاحظنا انعدام المخزونات بتاريخ 2018/07/01
- و في نفس اليوم و الشهر و السنة المذكورة أعلاه قرأنا ما جاء في المحضر على مسامح السيد:
لمسير ، وقد أفلنا هذا المحضر في نفس اليوم و الشهر و السنة.

المحققان

رئيس الفرقة / بالنيابة

المكلف بالضريبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

رقم : 305/ لم وضرائب ام ر م ب ام م ا ف ت لم 2018/01

المسيد :
مؤسسة أشغال البناء + جميع الأنشطة المذكورة بالسجل التجاري
01 تجزئة رقم 280 الحي الغربي أولاد جلال
L.E 25/10/2018.

**Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité**

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n°226 du 17/06/2018 ,vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2014/2015-2015/2016-2016/2017- 2017/2018 , se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés : الرسم على القيمة المضافة + الرسم على النشاط المهني + الضريبة على الدخل الإجمالي

En conséquence ,nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts , droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification .

Vous disposer, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de willaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte.....09.....feuilles y compris celui-ci.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade des
vérificateurs

المحق رقم 07: اشعار بتعديل النهائي بعد التحقيق في المحاسبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série O.n°23

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب بـقسنطينة
المديرية الولائية للضرائب بسكرة
مركز الضرائب بسكرة
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب
المديرية الجهوية للضرائب بـقسنطينة
المديرية الولائية للضرائب بسكرة
مركز الضرائب بسكرة
المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Réponse aux observations du contribuable)

Référence N°345 / DIW/ CDI/SPCR/SC/ M1/2018 LE 16/12/2018

Madame, Monsieur,...

المسيد

Nous avons pris connaissance des observations que vous avez formulées en date du 12/12/2018 et du...../..... en réponse à la notification de redressement N° 305 du 25/10/2018 et la notification complémentaire / rectificative N°...../..... du .../.....

Après un examen de ma part, je vous informe que :

- Les éléments qui ont été notifiés initialement sont abandonnés en totalité ;
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus partiellement ;
 Les éléments qui ont été notifiés initialement sont maintenus en totalité.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya ou au chef de centre de la Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

La présente lettre comporte ...10 feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade P/I

Nom, Prénom et Grade des vérificateurs

الملحق رقم 08: الفروقات الناتجة في وضعيات الأشغال الغير مصرح بها في سنة

				2014
1.827.212.00	%17	2.137.838.04	2014/08/05	ملحق 01
39.911.960.00				رقم الأعمال المفوتر المقتق
39.498.642.00				رقم الأعمال المفوتر المصرح
413.318.00				الزيادات

رقم وضعية الأشغال	التاريخ	المبلغ بكل الرسوم	معدل الرسم	المبلغ خارج الرسم
/02 2014	2014/05/19	2.976.568.80	%7	2.781.840.00
03	2014/06/19	3.421.346.40	%7	3.197.520.00
04	2014/07/20	2.660.365.08	%7	2.486.322.50
05	2014/08/20	1.739.865.47	%7	1.626.042.50
06	2014/09/21	1.272.208.60	%7	1.188.980.00
07	2014/10/21	1.695.284.46	%7	1.584.378.00
08	2014/05/17	4.218.089.80	%7	3.942.140.00
09	2014/06/17	3.030.492.52	%7	2.832.236.00
03		2.671.022.25	%17	2.282.925.00
04	2015/04/09	670.990.67	%17	573.496.30
01	2014/12/03	2.615.766.89	%17	2.235.698.20
02		1.242.196.02	%17	1.061.706.00
/03 2015	2015/06/20	9.598.754.88	%17	8.204.064.00
/02 2014	2014/12/02	2.413.476.00	%17	2.062.800.00
/01	2014/11/19	2.368.782	%17	2.024.600

الملخص:

عالجت هذه الدراسة موضوع الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، حيث يعتبر النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي تواجهه العديد من التحديات والعراقيل كظاهرتي الغش والتهرب الضريبي، لذا يجب على الإدارة الجبائية أن تقوم بضمان صحة ومصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلفين، إذ يتم ذلك من خلال القيام بإجراءات قانونية ورقابية من أجل اكتشاف الإغفالات والتدليسات للحفاظ على أموال الخزينة العامة من الضياع.

حيث قمنا بهذه الدراسة بمركز الضرائب لولاية تيارت من أجل تبين دور الرقابة الجبائية في تفعيل عمليات التحصيل الضريبي، فتطرقنا إلى دراسة ملف جبائي لمؤسسة الأشغال والبناء وتعرفنا على مختلف الأنظمة التصريحية الإلكترونية المتبعة والدور الذي تلعبه في تفعيل الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحصيل الجبائي، الإدارة الجبائية، التهرب الضريبي، الغش الضريبي.

Abstract

This study examines the role of fiscal oversight in enhancing tax collection. The Algerian tax system operates on a declarative basis, yet it faces significant challenges such as tax fraud and evasion. To address these issues, the tax administration must verify the accuracy and legitimacy of declarations submitted by taxpayers. This is accomplished through legal and supervisory measures designed to detect omissions and falsifications, thereby safeguarding public treasury funds.

The research was conducted at the Tax Center of Tiaret Province to demonstrate how fiscal oversight strengthens tax collection processes. We analyzed the tax records of a construction and public works company and reviewed the electronic declaration systems in use, highlighting their role in improving fiscal control.

Keywords: Fiscal oversight, tax collection, tax administration, tax evasion, tax fraud.